وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم علم التاريخ و الأثار

المستوى : ثانية ماستر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر في مقاومة وحركة وطنية

# مواقف المحافظين من قانون الأهالي و قانون التجنيد الإجباري

إشراف الاستاذ :
أ .د حسان مغدوري

من إعداد الطالبتين :
- مريم براهيمي
- خيرة خيراني

| اللجنة | جامعة | صفة |
|---|---|---|
| أ .د . نايلي عبد القادر | جامعة زيان عاشور باجلفة | رئيسا |
| أ .د. لباز الطيب | جامعة زيان عاشور باجلفة | مناقشا |
| أ .د. حسان مغدوري | جامعة زيان عاشور باجلفة | مشرفا ومقررا |

الموسم الجامعي: 2022 -2023

# الإهداء

الحمدالله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات

أهدي ثمرة جهدي إلى

رمز الحب الصافي ونبع الحنان والعطاء الوافي إلى التي أوصى بها خيرا الأنام وجعلت الجنة إكراما تحت الأقدام

أمي ثم أمي لأخر يوم في عمري

إلى من أهدوني بسمة الأمل وعلموني المبادئ والكفاح والسير على طريق

النجاح إلى أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى الذين قا سموني فرحة نجاحي كل سنة وفي كل لحظة إلى أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

إلى الذين ساعدوني في انجاز هذا العمل طباعة وكتابة

إلى حاملي مشعل العلم والأمل وسارو بي هذا النهج من معلمي الأول إلى أستاذي اليوم

## شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * وما توفيقي إلا بالله *

الحمد لله الذي أخرجني من الظلمات إلى النور وسهل لي طريق العلم .

الحمد لله الذي هداني وكل الإحسان أتاني وأن وفقني لانجاز هذا العمل والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى ﷺ

الذي قال ومن سلك طريق يلتمس فيه علما سهل الله به طريق إلى الجنة"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ القدير المشرف مغورى حسان
والاستاذ درلكوش أحمد.

وكل من كان له يد عون في انجاز هذا البحث

**مقدمة:**

كانت الجزائر أول ضحية للحركة الاستعمارية الحديثة في شمال إفريقيا، وعانت خلال عقود القرن التاسع عشر من سياسة استيطانية توسعية شاملة مست جميع الميادين، و من بين سياسة فرنسا الاستعمارية سن قانون الأهالي الأنديجينا رسميا 28جوان1881 والذي يعتبر من أخطر القوانين لما له من آثار وخيمة على المجتمع الجزائري المسلم ومع بداية القرن العشرين أولت فرنسا اهتماما خاصا بمستعمرتها تمهيداً لإصدار قانون التجنيد الإجباري عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك لمكانتها من حيث موقعها وسكانها، فوجدت نفسها مجبرة على الاستعانة بها عسكريا واقتصاديا، فاختلفت الآراء حول تجنيد أبناء المستعمرة.

مما لاشك فيه أنَّ مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي قد مثلت محطة هامة لما عرفته من ردود أفعال وطنية أدت إلى بروز الإرهاصات الأولى للمقاومة السياسية، حيث فتحت شهية النخب الجزائرية المثقفة لاحتراف السياسة وتمثيل مواطنها أمام الحكومة الفرنسية في الجزائر وباريس، كما شكلت هذه القضية سانحة لامتحان أفراد تلك الطليعة للتعبير عن انشغالاتهم وطموحات بني جلدتهم، ووسيلة هامة أيضا لقياس نبض السلطة الاستعمارية اتجاههم في أول اختبار حقيقي لهم معها، حيث حاولوا الإفلات من بعض أوامر فرنسا ونواهها مستعملين في ذلك عدة قنوات ومنابر كتقديم العرائض وإرسال الوفود والمظاهرات والهجرة والكتابة الصحفية ... ولسان حالهم حسب الباحث "يوسف مناصرية " كان يقول: "إذا كانت فرنسا قد أخذت منا أموالنا ، فلن تستطيع أن تأخذ منا أبناءنا" ".

وبمجرد موافقة المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون في 03 فيفري 1912م، حق اضطريت لذلك البلاد الجزائرية، فانتشرت المظاهرات والاغتيالات العنف والاصطدام، مما اضطر بالسلطة الاستعمارية إلى إرسال النجدة ضد إمكانية حدوث ثورات شعبية جديدة، أما عن ردود الأفعال السياسية فظهر نشاط مكثف للنخبة الرافضة لهذا المشروع، وتباينت

مواقفها بين قبول النخبة المفرنسة لضريبة الدم مقابل الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، ورفض وتحفظ أفراد النخبة الإصلاحية المحافظة لاعتبارات دينية واجتماعية، ومن بين الشخصيات التي نددت بالقانون نذكر المصلح الثائر "عمر" راسم" والشيخ "عبد الحليم ابن سماية" وغيرهم من الذين عبروا بمواقفهم وكتاباتهم عن سخطهم شجعهم.

وصفحات مذكرتنا الموالية هي محاولة لتبيان وتتبع مواقف النخب الإصلاحية من قانوني الأهالي و التجنيد الإجباري ، بدءاً من فترة التحضير لسنه، مرورا بمرحلة النقاش والجدل الذي صاحبه في الجزائر وفرنسا. وحسبنا في هذا المجال أن نتسائل:

_ما هي مضامين كل من قانون الأهالي و التجنيد الإجباري للجزائريي ن في صفوف المستدمر الفرنسي؟

_و كيف كان رد فعل رواد النخبة الجزائرية الإصلاحية حول قانون الأهالي و قضية التجنيد الإجباري؟

**- التعريف بالموضوع**

طبقت السلطات الإستعمارية الفرنسية منذ بداية تواجدها على أرض الجزائر العديد من القوانين التعسفية ضد الجزائريين، والتي كان هدفها جميعا تعزيز التواجد الاستعماري وضمان السيطرة على البلاد، وكذا دعم السياسة الاستيطانية من خلال التضييق على الجزائريين وإرغامهم على ترك ممتلكاتهم للمعمرين، فبدأت بإقرار أن الجزائر كجزء لا يتجزأ من فرنسا مرورا بمحاولة طمس الهوية الوطنية وتفكيك المجتمع الجزائري عن طريق قوانين التجنيس والأحوال الشخصية، ولم تكتفي بهذا فقط بل تعدتها إلى سن مجموعة من القوانين الزجرية الأخرى والتي كان أهمها قانون الأهالي الذي صدر رسميا في 28 جوان 1881، والتجنيد الإجباري 1912والذي اعتبرهما العديد من المؤرخين من أخطر قانونين التي تم فرضها على الجزائريين، وذلك بسبب النتائج والتأثيرات التي طالت المجتمع الجزائري

بسببهما، وعرفت نخبة المحافظين بموقفها الثابت الرافض لهما ومن هنا جاء موضوع دراستنا هذا والموسوم بـ: موقف نخبة المحافظين من قانوني الأهالي و التجنيد الإجباري.

**2- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد أخطر القوانين الإستعمارية الجائرة التي طبقت على المجتمع الجزائري المسلم، ولعل محاولة معرفة حجم التأثيرات التي سببها هذا القانون على الجزائريين وكذا باقي القوانين الإستثنائية التي صدرت متزامنة معه هو أهم هدف من إجراء هذه الدراسة، كونها تضيف رصيدا علميا ومعرفيا جديدا قد يكون ذا فائدة للباحثين حول ما تم فرضه على الجزائريين من قوانين تعسفية فرضت فرضا على الشعب الجزائري في ظل الحكم المدني إبان الإحتلال.

**3 أسباب اختيار الموضوع:**

اجتمعت العديد من الأسباب لإختيارنا لهذا الموضوع ولعل أهمها:

**_أسباب ذاتية** :تكمن في رغبتنا الشخصية في التعرف على قانون الأهالي و قانون داخلية وحجم التأثيرات التي سببها للمجتمع الجزائري المسلم.

**_ أسباب موضوعية** :نلخصها في قلة الدراسات حول هذا الموضوع حسب حدود إطلاعنا، وكذا محاولة منا إلى لفت الإنتباه إلى ضرورة دراسة مثل هذه المواضيع التي ترتبط مباشرة بالمجتمع الجزائري.

**4- الإشكالية:**

في محاولة دراستنا لهذا الموضوع الذي يهتم بتسليط الضوء على القانونيين الاستعماريين المطبقين في الجزائر بهدف إخضاعهم واستغلالهم لصالح المعمرين طرحنا الإشكال الآتي:

**إلى أي مدى استطاع قانون الأهالي و التجنيد الأجباري الصادرين عن السلطات الاستعمارية الفرنسية أن يحقق النتائج المرجوة منه؟ وماهي أثارها ؟ وكيف كانت مواقف المحافظين منها؟**

وإندرجت ضمن الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

ما هو قانون الأهالي ومتى تم إصداره؟

ما هي أهم بنوده؟

ما هو قانون التجنيد الإجباري ؟

ما هي أهم الإجراءات المصاحبة لهذا القانون؟

– من هم أبرز المعارضين من النخبة المحافظة لهذين القانونين ؟

**5– المنهج المتبع :**

في محاولتنا لدراسة قانون الأهالي ;و التجنيد الاجباري وبغرض التحكم المنهجي في المادة العلمية التي استطعنا الحصول عليها ، إعتمدنا مقاربة منهجية تجمع بين **المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي.**

– **المنهج التاريخي:** بإعتباره المنهج الملازم لكل الدراسات التاريخية من جانب وقد تم الإعتماد عليه من خلال رصد الأحداث المرتبطة بهذين القانونين وترتيبهما ترتيبا وفق مراحل سريانهما.

. **المنهج الوصفي:** تم الإعتماد عليه من خلال عرض قانون الأهالي ووصفه والتعريف به، ووصف معاناة المخاطبين بقانون التجنيد الاجباري من أبناء الشعب الجزائري.

– **المنهج التحليلي:** إعتمدنا عليه كمنهج مساعد في تحليل مواد قانون الأهالي و التجنيد الاجباري اللذان تطرقنا إليهما تحليلا قانونيا وفق متطلبات الدراسات القانونية، وكذا تحليل الإنعكاسات التي طالت المجتمع الجزائري جراء القوانين التعسفية الفرنسية.

**6- الدراسات السابقة:**

إن إهتمام المؤرخين والباحثين في الدراسات التاريخية المتعلقة بالسياسة الإستعمارية في الجزائر عامة، والقوانين الإستعمارية الإستثنائية الفرنسية خاصة، نجد أنهم تناولوا دراساتهم بطرق مختلفة فهناك من تناولها في جزئية من البحث أو الدراسة، وهناك من تناولها بشكل عام... إلخ.

ومن بين هذه الدراسات نجد:

* مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان " واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال" للباحث "عمر بغزوز" جامعة الحاج لخضر باتنة، والتي ركز فيها على الجانب التاريخي من خلال الأهداف السياسية والإقصادية والإجتماعية للإستعمار الفرنسي من 1830 إلى 1962، وتعرض لجميع الأساليب والأدوات التي إستعملتها السلطات الإستعمارية ولكن بشكل عام، بحيث تطرق إلى واقع المجتمع المدني في تلك الفترة ذاكرا في دراسته القوانين التي ساهمت في عمليات الإستيطان والقوانين التي كان يراد منها مسح الهوية الإسلامية العربية للمجتمع الجزائري.

**7- خطة البحث:**

للإجابة عن الإشكالية السابق ذكرها إرتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى إلى ثلاثة فصول : حاولنا في الفصل الأول التعرف عن النخبة المحافظة وذكر نماذج منها.

أما الفصل الثاني فخصصناه لضبط المفاهيم حول قانوني الأهالي و التجنيد الإجباري.

و الفصل الثالث كان حول مواقف المحافظين حول القانونين.

**8- نقد المصادر والمراجع**

إعتمدنا في إعدادنا لهذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع ولعل أهمها في هذا وهما:

_الإطار كتابان للمؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون المترجمة للغة العربية الجزائريون المسلمون وفرنسا، تاريخ الجزائر المعاصرة واللذان يعتبران من أهم المراجع التي تناولت هذا الموضوع، كما لا ننسى كتابات شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله، ، ومراجع للدكتور عمار بوحوش، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة لمحمد علي دبوز وغيرهم.

**9- صعوبات الدراسة:**

ككل بحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات في إعدادنا لهذا العمل العلمي، ولعل أهمها على اتساع الموضوع و شموليته وطبيعة موضوعنا الذي يشمل قانوني الأهالي و التجنيد الإجباري أدى بنا إلى صعوبة اختيار ما نحتاج من المادة العلمية.

# الفصـــــــل الأول: كتلة المحافظين وجهودهم الإصلاحية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية

**المبحث الأول: كتلة المحافظين الأصل و المفاهيم**

**المطلب الأول: تعريفات ومفاهيم**

**-المطلب الثاني :دور كتلة المحافظين في بلورة الوعي الجمعي الوطني**

**-المطلب الثالث: آليات كتلة المحافظين في بثّ الوعي الوطني**

**-المطلب الرابع: قواعد ومرتكزات فكر النُّخبة الإصلاحية بالجزائر**

**المبحث الثاني: نماذج من نخبة المحافظين وجهودهم الإصلاحية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية**

**- المطلب الأول :الشيخ عبد الحليم بن سماية وجهوده الإصلاحية في الجزائر**

**- المطلب الثاني: عمر راسم الإنسان (حياة كفاح)**

# الفصل الأول : كتلة المحافظين وجهودهم الإصلاحية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية

## المبحث الأول: كتلة المحافظين الأصل و المفاهيم

### المطلب الأول : تعريفات ومفاهيم

لا يمكن لأي دارس أن يتأتى له مناقشة أي أفكار في أي موضوع كان، إلا إذا قام بتحديد المفاهيم للمصطلحات التي يريد التحدث بها.

عبارة "محافظ" تحمل بالنسبة للحركة الوطنية معنيين:

_معنى سياسي يتعلق بـ: «بقاء الحالة الراهنة لمعارضة الأفكار الغربية، والتجنيس، والتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، وكل الخطط التي قد تدخل تغيرات متطرفة إلى المجتمع الجزائري»، ومعنى ثقافي يتعلق بـ: «الإبقاء على النظم الإسلامية، والتعليم العربي، والقيم القديمة».[1]

كما حصرت فئة المحافظين في المثقفين التقليديين والعلماء، قدماء المحاربين، والمرابطين وبعض الإقطاعيين الذين ينطبق عليهم هذا التَّعريف. وقُسِّمَ موقفها من الإصلاح إلى قسمين: فئة طالبت بالتغيير والإصلاح في إطار الحفاظ علة مقومات الشخصية العربية الإسلامية للجزائريين، وكانت تمثل الأغلبية؛ وفئة نادت بنشر التعليم الفرنسي في أوساط الجزائريين والاستفادة من الثقافة الفرنسية ومثلها كل من: الشيخ "عبد القادر المجاوي"،الشيخ "محمد سعيد بن زكري"، الشيخ "عبد الحليم بن سماية"، الشيخ "حمدان بن الونيسي"، و الشيخ "مولود بن الموهوب".[2]

[1] أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2 ،طبعة خاصة ،دار البصائر ،الجزائر ،2007،ص145.

[2] المرجع نفسه،ص 147.

**_المطلب الثاني : دور كتلة المحافظين في بلورة الوعي الجمعي الوطني**

أدركت كتلة المحافظين أنه لا يمكن الذهاب باتجاه التَّحرر إلا بالتعليم الهادف الحامل لرسالة التوعية، ولا تثبيت لمرتكزات التوعية إلا من خلال الصحافة البانية للوعي السياسي.

**1) تعريف الوعي السياسي** : هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به ومعرفة مشكلات العصر المختلفة، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنياً وعالمياً.[1]

وبهذا التَّعريف يكون الوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في ظل النظام القائم، والتعرف على الظروف والمشاكل التي تُحيط به محلياً وعالمياً، كي يستطيعتحليلها والحكم عليها وتحديد مكانه وموقفه منها وبالتالي المساهمة في تغييرها أو تطويرها.

وهذا التعريف تضمن أربع محاور هي:

(1) الرؤية الشاملة

(2) الإدراك الناقد

(3) الإحساس بالمسؤولية.

(4) الرغبة في التغيير.

وإذا كانت مسؤولية الوعي السياسي تقع كما يرى علماء السياسة على عاتق منظمات المجتمع المدني والوسائل الإعلامية، والأحزاب السياسية التي تساهم في بلورة الفكر السياسي لدى الشُّعوب، فإنَّ هذه المسؤولية اضطلعت بها في الجزائر المحتلة كتلة المحافظين أولاً.[2]

[1] ناجي الغزي،مفهوم الوعي السياسي ،موقع الإلكتروني http //www.alraya.com

[2] عبد الوهاب شلالي ،دور جماعة المحافظين في بلورة الوعي السياسي الداخلي،الملتقى التاريخي الأول في التاريخ السياسي في جامعة الوادي الجزائر2012 ،ص57.

لقد أدرك رجال كتلة المحافظين أنَّ غياب الوعي السياسي له آثار سلبية على بناء المجتمع الجزائري المنشود بناء سليماً، وكذلك يُفقد الرُّؤية الواضحة لنضوجه سياسياً وثقافياً، ويجعل قيم الحياة تنهار وتفقد توازنها وبريقها في وجدان الناس. وأنَّ أي تراجع أو ضمور في مسيرة بناء الوعي السياسي سوف يُعطّل دور المجتمع ويُطفئ جمرة العقل البشري.

كما اتضح لديهم أنَّ الشعب الجزائري لا يمكنه في ظل غياب الوعي السياسي التعرف على واقعه المرير ورصد مواطن القوة والضعف والعوامل المؤثرة فيه. وبذلك يصعب عليه التكهن بتداعيات الظروف السياسية التي تحيط به، وذلك بسبب حال الجهل والأمية التي وضعه فيها المستدمر الفرنسي.

**المطلب الثالث :آليات كتلة المحافظين في بثّ الوعي الوطني**

**أ)- الصَّحافة:**

استفادت كتلة المحافظين من قانون حرية الصحافة الذي أُقرّ . سنة 1881م، فراحت هذه النخبة التي تتكلم بلسان عربي فصيح وتكتب بقلم قوي التعبير صريح، ترسم الخطوط العريضة لصحافة عربية جزائرية مسلمة تهتم بقضايا الداخل ومشاكل الأمة الإسلامية على حد سواء، فمن حسن إيمان المرء الاهتمام بأمور المسلمين، وممن اهتموا بأمور المسلمين داخلياً وخارجياً، نجد رائد الصحافة الجزائرية الأستاذ "عمر بن قدور" الذي أسس جريدة "الفاروق" بالجزائر العاصمة ( 1913 – 1915م)، وتعد جريدة "الفاروق" أول جريدة وطنية من حيث الولاء والانتماء والتوجه ترتقي إلى مصاف الجرائد العربية المعتبرة، وكانت إسلامية وطنية محضة طالما خدمت توجهها الذي أنشأت من أجله وهو الاهتمام بقضايا المسلمين وحللت واقعهم المرير والتفتت بصفة خاصة إلى أحداث "تركيا" الدامية ناصحة ومحللة".[1]

[1] محمد بن صالح ناصر،الصحف العربية الجزائرية 1847_1954،ط2،ألفا ديزان،الجزائر،2006،ص40.

دعت جريدة "الفاروق" إلى الرجوع بالدين إلى منابعه الصافية الأولى، ومقاومة كل دعاوى التحجر والجمود التي تقف أمام تطور المجتمعات الإسلامية منددة بأفكار الشباب الجزائريين المتفرنسين المقلدين للمدنية الغربية ولقد كانت تتوج "الفاروق" رأس صفحاتها.

بهذا الشعار: **قلمي لسان ثلاثة بفؤادي ديني ووجداني وحبٌّ بلادي**[1]

وهو عنوان يختصر فيه صاحبه ترجمة حبّه للإسلام والعروبة والجزائر.ومن بين الصحف الوطنية التي ظهرت على الساحة الجزائرية جريدة "ذو الفقار " ( 1913 – 1914م) التي أصدرها الأستاذ عمر راسم" بهذا الاسم، وهو اسم لسيف الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة وهي أول جريدة عربية يقوم بأعباء تحريرها وكتابتها ورسم صورها وإخراجها وطبعها شخص واحد، شعارها: "جريدة عمومية اشتراكية انتقاديه ، وكان أسلوبها قوي اللهجة في الانتقاد. ومما اتخذته مبدأ لها ، بعدها عن السياسة، لأنها مهما دخلت في شيء إلا أفسدته.[2]

لكن قول الأستاذ "عمر" "راسم" و "عمر بن قدور" أنهما لا يتدخلان في السياسة أمر لا يمكنهما تحقيقه من جانبهما لأنهما مسلمين ولا يمكن لهما إلا أن يشاركا بآرائهما وأفكارهما في وضع حلول لمشاكل المسلمين والاهتمام بأحوالهم، ودليلنا على ذلك أنَّ الأستاذ "عمر" "راسم" تحدث في جريدته "ذو الفقار" على الحركة الصهيونية العالمية ونبه وحذَّر من مخاطرها على الأمة الإسلامية، والأستاذ عمر بن قدور تحدث العالمية الأولى وحللها وانتصر فيها للعثمانيين ضد الحلفاء.[3]

وهذا تعاطي في السياسة من باب الاهتمام بشؤون المسلمين والذَّود عن حقوقهم،كما هو تثقيف وتوعية للداخل الجزائري في الشأن السياسي.

---

[1] المرجع السابق،ص42.

[2] علي الوردي ،وعاظ السلاطين،ط2، دار الكنوز الأدبية ،بيروت ،1995،ص250.

[3] المرجع نفسه ، ص43.

بظهور جريدتي "الفاروق" و "ذو الفقار" وحركة الصَّحافة الجزائرية التي تعتبر في عمومها ردة فعل قوية ومدروسة لسد الفراغ الحاصل في الصَّحافة العربية ضد الصحافة الفرنسية، استفاد الشعب الجزائري من هذه الأقلام والأفكار وتشبع منها، وراح يتصدى للاحتلال وأفكاره ومخططاته، ونتجت لديه حالة من الوعي والتعبئة باتجاه التحرر ، في خضم هذا الحراك وهذا الفعل التَّوعوي والتَّعبوي بني فكر النخبة الإصلاحية.

**ب) نشر التعليم:**

لقد رأت كتلة المحافظين بأنَّ ضمانات الانتصار على المحتل الفرنسي تكمن في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية، ومقاومة المشاريع الاستعمارية الهادفة إلى إذابة الجزائر وطمس معالم شخصيتها الوطنية، واقتلاعها من انتمائها الحضاري. وبذلك كانت ممثلة للثقافة العربية – الإسلامية في الجزائر، والمتحدثة باسم الجامعة الإسلامية فيها .[1]

كان رجال كتلة المحافظين ينادون بالإصلاح الاجتماعي، والتعليم، ... هذا المتنفس أستغل أحسن استغلال من طرف الكتلة، ومن حذا حذوها في إذكاء الروح الوطنية وملء الجيل الناشئ بالفكر التحرري و توجيهه نحو التمسك بإسلامه وعروبته والبحث في سبيل تحسين تكوينه للرقي بمعارفه وكمثال على ذلك سلسلة المحاضرات التي ألقيت سنة 1908 م بمقر "جمعية الرشيدية، والتي شارك فيها أشهر مثقفي الكتلة، منها محاضرة ألقاها الشيخ "محمد سعيد بن زكري" بعنوان: "الإسلام يسمح بدراسة اللغات والعلوم"، والتي من خلال عنوانها نستشف أنه دعاهم فيها إلى التعلم، وطلب العلوم التّكنولوجية التي لا يتنافى طلبها مع الإسلام؛ محاضرة ثانية ألقاها الشيخ "عبد الحليم بن سماية" عُنوانها: "الأدب العربي"

والمعروف لدينا أنَّه لا أدب عربي دون اللغة العربية ومحاضرة ثالثة ألقاها الشيخ عب د القادر المجاوي "" عنونها بـ: "حضارة العرب قبل الإسلام وبعده" [2]، وهي محاضرة لمعرفة

[1] أبو القاسم سعد الله ، الصحف العربية الجزائرية 1847_1954،ص 147.

[2] أحمد ساري، شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر،المطبعة العربية ،غرداية،الجزائر ،2004،ص 110.

البعد الحضاري والأخلاقي والإنساني عند العرب قبل الإسلام وبعده.هذه المعارف المقدمة وبهذه الصورة كان الهدف منها تكوين شخصية جزائرية متكاملة الجوانب المعرفية واعية لحال مسيرة العالم من حولها، وكل هذا الجهد لأجل مجابهة الاستدمار الذي كانت إحدى أهدافه فرنسة وتغريب ،الجزائر، من خلال تحطيم اللغة العربية وتعويضها بالفرنسية عن طريق المبشرين وأديرتهم ومدارسهم ومستشفياتهم.[1]

**المطلب الرابع: قواعد ومرتكزات فكر النُّخبة الإصلاحية بالجزائر**

في ساحة المقاومة المستظلة بظلال الهدوء والمهادنة المرتكزة إلى التعليم والصحافة، والتي كان عمادها أعضاء كتلة المحافظين المذكورين سابقاً، وفي ظل مسيرة هاته الكتلة كانت هناك تطورات تحصل بالمشرق العربي، منها الكتابات الصحافية الحاملة للفكر النهضوي التي كانت تصل إلى "الجزائر" مع الحجاج وطلبة العلم كصحيفة "الجوائب" التي بالأسيتانة[2]، كانت تصدر ، وبروز الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي استمرت طيلة خلافة السلطان عبد الحميد الثاني ، وكذلك بروز التيارات الداعية إلى القومية العربية [3]،ظهرت حركة اصلاحية جزائرية ألهمتها ودفعت بمسيرتها قُدماً زيارة الشيخ "محمد عبده" إلى "الجزائر" في سبتمبر 1903م [4]هذه الزيارة كرَّست التَّواصل والتّرابط الرُّوحي بين المشرق العربي ومغربه.

---

[1] سعيد مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867_1892،ط2، دار الشروق للطباعة والنشر ،الجزائر ،2009،ص203_225.

[2] نسخ موجودة بالخزانة الأرشيفية للزاوية التيجانية، أول نسخة بتاريخ12 أفريل 1867.

[3] جورج أنطونيوس ،يقظة العرب،تر:ناصر الدين الأسد و إحسان عباس،ط1،دار العلم للملايين ،بيروت ،1979، ص 11.

[4]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج3،ط6، دار البصائر ،الجزائر، 2009،ص94.

وربطت "الجزائر" بأعلام النهضة الإسلامية وأعطت دفعاً تاريخياً للانتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، للخروج من حالة الانغلاق المفروضة على الشعب الجزائري إلى العالم، والتكيف مع أحداثه وعلومه بالمعلومات الدقيقة التي كان يفتقر إليها المسلمون الجزائريون للتعرف على مسيرة الإسلام عبر العالم.

كان لنزول الشيخ "محمد عبده" بدار الشيخ "عبد الحليم بن سماية" ومرافقته الدائمة له، سلوك له دلالته في أنَّ كتلة المحافظين مقتنعة بالأفكار الإصلاحية، صحيح أن عدد منتسبي الكتلة قليل، لكنهم كانوا يتمتعون بتأثير فكري واجتماعي كاف للتأثير في تلامذتهم واستمالة الناس وكسب تعاطفهم للنزعة الجديدة، وإن كانوا أُصلاء في النزعة، فلا مانع من الاستزادة والاحتكاك بالعلماء .

هذه تمتعت كتلة المحافظين بسلطة معنوية مكنتها من إشاعة الإصلاح في مناطق نفوذها وعُرفت في ذلكم الحين باسم حزب محمد عبده" ومن بين هؤلاء نهيك عن الشيخ "عبد الحليم بن سماية"، نجد الشيخ "عبد القادر المجاوي" و الشيخ "حمدان بن لونيسي".

فالأول: كان معتدا بدينه، وبشخصيته الجزائرية الإسلامية كل الاعتداد، تقرأُ ذلك في أخباره، وتلمسه في مؤلفاته. كان يختلط بالعامة في دروس وعظه، وكانوا يستفتونه في الدين، ويطلعونه على أسرارهم وأمراضهم، وكانت الخاصة تزوره في مجالسه، فيتفاوضون في أمراض الأمة، فعرف أمراضها والطرق الناجعة لعلاجها، فسلكها، فنجح نجاحاً كبيراً.[1]

هذا الفعل جعل المحتل الفرنسي يرتاع من جهاد الشيخ "عبد القادر المجاوي"، فراح يُراقب أعماله ويتابع حركاته، فقد ساءه إقبال الناس الكبير عليه، واجتماعه بهم ليقول لهم ما يريد، فأراد تحجيم حركته وتقيدها فدعاه للوظيف فقبل، لأنه كان يعلم إذا امتنع عن قبول

[1] محمد علي دبوز ،نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ،ج1،ط1،عالم المعرفة ،الجزائر،2013،ص100.

وظيفة التدريس تحت نظر الحكومة، فإنَّ الاحتلال يخلق له الأسباب فيمنعه من التدريس، أو يفرض عليه قيودا تُقصِّر خطواته، ... وقد تسجنه أو تنفيه.[1]

وهذا السلوك الحذق درس لتلاميذه لتعلم طرق التعامل مع الاحتلال وإدارته و التماهي معها بما يخدم مصالح الأمة الجزائرية، وهذا ما طبقته جمعية العلماء فيما بعد.

تخرج على يد الشيخ "عبد القادر المجاوي" أفواج الأساتذة، والأدباء، والشعراء، من والقضاة كان لهم جميعاً دورهم في إثراء الثقافة العربية بالجزائر وتوعية وتعبئة الشعب الجزائري، من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ "حمدان بن الونيسي"، الشيخ "المولود بن الموهوب"، الشيخ "أحمد الحبيباتي"، الشيخ عبد الكريم باش تارزي" مفتي الحنفية بقسنطينة .[2]

أما الثاني: فقد كان شديد التأثير في مسار حياة كبار رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، منهم: الشيخ "عبد الحميد بن باديس"، الشيخ "مبارك الميلي"، الشيخ الطيب العقبي "، والشيخ "محمد البشير الإبراهيمي" لقد كانت له مواقف عظيمة لأجل بناء الشخصية الثقافية الجزائرية من خلال تكوينه التّكوين الصحيح للشيخ "عبد الحميد باديس"، ومن ذلك ما أوصاه به « أن يقرأ العلم للعلم لا للوظيف ولا للرغيف»، وأخذ عليه عهداً غليظاً ألا يقرُب الوظائف الحكومية عند فرنسا حتى لا تكبّله بقيودها الثقيلة. فاستطاع أن ينفذ إلى أعماق نفسية تلميذه فيطبع حياته العلمية والعملية بطابع روحي وأخلاقي لم يُفارقه طوال حياته.[3]

وظل "ابن باديس" يذكر تأثير شيخه على نفسيته بكل إجلال واحترام حتى أخر رمق من حياته بهذه الروحية المتوثبة والمتقدة نوراً ربانياً جلالياً، وبعزمها المتلازم مع العمل

---

[1] المرجع السابق ،ص 105.

[2] محمد الصالح الصديق،أعلام المغرب العربي،ج1،ط1،موفم للنشر،الجزائر،2008ص45.

[3] تركي رابح ،الشيخ عبد الحميد بن باديس ،فلسفته و جهوده في التربية و التعليم،ط2،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1975،ص164.

الدؤوب، وبحسن تشخيصها وقراءتها للعلل المجتمعية التي كانت تنخر في جسد الجسم الجزائري من جهل وأمية ، وإصرارها على التأثير فيمن حولها من طلبة علم وعامة، بنى الشيخ "المجاوي" وزملاءه العلماء في كل أنحاء الجزائر نهضة الجزائر الإسلامية العربية الحديثة، وبدأوا الحركة الإصلاحية العظيمة التي استمرت في الجزائر، وكان من ثمارها النخبة الإصلاحية التي خَلَفَ أعلامها مشايخهم في قيادة النهضة والإصلاح وليسوا هم الذين أنشؤا الحركة الإصلاحية الجزائرية، هذا ما يجب تقريره لنكون أوفياء لقادة نهضتنا كلهم، برءاء من التعصب الممقوت، والجهل بتاريخ وطننا، والعقوق لمشايخ مشايخنا رحمهم الله.[1]

والخلاصة أنَّ النُّخبة الإصلاحية قد نهلت من حوض كتلة المحافظين وتربت في أحضانها وأخذت من دُرَرٍ علومها وفُهومها، بالاعتماد على مناهج تعليمها وتعاليمها، وكذلك من خلال صحافتها ذات الجرأة والتنوير، وواصلت النهج الإصلاحي بقواعد ومرتكزات المحافظة على هوية الأمة الجزائرية على قاعد التّواصل بين ما مضى وما هو آتٍ من أجيال، مع التجديد في الطرح لمشاكل "الجزائر"، فكانت خير دليل للأخذ بيد الشعب الجزائري نحو نفض غبار الجهالة والأمية، والرفع من إدراكاته لواقعه الثقافي والتعليمي، الاجتماعي ثم الاقتصادي الموصل إلى فهم الواقع السياسي المحيط به.

[1] محمد علي دبوز ،أعلام الإصلاح في الجزائر ،المرجع السابق،ص50.

## المبحث الثاني:نماذج من نخبة المحافظين وجهودهم الإصلاحية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية

### المطلب الأول :الشيخ عبد الحليم بن سماية وجهوده الإصلاحية في الجزائر

#### أولا: التعريف بشخصية عبد الحليم بن سماية:

لقد أجمعت الدراسات التي اعتنت واهتمت بترجمة سيرته على أنه هو الشيخ عبد الحليم بن علي بن عبد الرحمن بن حسن خوجة، وخدوجة بنت أمير خوجة،والتي تشتهر باسم خداوج من آل الشيخ مصطفى بن الكبابطي آخر مفاتي المالكية بالجزائر على عهد الأتراك، ولد في سنة 1866م الموافق لسنة الهجرية 1283هـ بمدينة الجزائر العاصمة،.[ أما فيما يخص نسبه، فهو ينحدر من أسرة آل سماية العريقة، والتي تعد من أشهر العائلات العاصمية التي يعود أصلها هي الأخرى إلى بلدة أزمير التركية، وهذا حسب ما يخبرنا به تلميذه الشيخ عبد الرحمن الجيلالي الذي قال في شأن ذلك: «وهنا عندنا بالعاصمة أسرتان مشتركان في التلقب بهذا اللقب، وهذه النسبة، إذ كل منهما يدعى ابن سماية، وكلتاهما من أصل تركي، وهما في نفس الوقت متباعدان عن بعضها في النسب، فأسرة الشيخ عبد الحليم ترجع في نسبها إلى حسن خوجة قاطع السكة بدار الإمارة الجزائرية على عهد الأتراك، وهي أكثر شهرة بهذا اللقب من الأسرة الثانية التي ينتمي إليها الشيخ يوسف بن سماية» .

نشأ عبد الحليم بن سماية في عائلة علم ودين، فوالده علي بن سماية كان رجل مثقف ثقافة عربية إسلامية، وقد ساعدته ثقافته هذه بأن يشغل منصب التدريس بعدة مساجد بالجزائر العاصمة، منها جامع التفسير والجامع الجديد، وفي ظل هذه البيئة الثقافية التي حظي بها والده نشأ مترجمنا وترعرع فيها.[1]

[1] دبوز محمد بن علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المجيدة، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص90.

**ثانيا: تكوينه العلمي**

بعد انتهاء عبد الحليم بن سماية من حفظ القرآن الكريم على يد إمام جامع الرفيسة في تلك الفترة الشيخ حسن بوشاشية، توجه عبد الحليم بن سماية إلى دراسة العلوم الأخرى، حيث درس وتلقن في بداية مشواره الدّراسي على يد والده أصول القراءة وفنون الكتابة وقراءة نفائس الكتب التي كانت تحتويها خزانة أبيه، الأمر الذي جعل منه عالما ناضجاً ذا فصاحة وبلاغة زيادة على كونه شخصية قوية غيورة على الدين والوطن.

ثم درس بعدها على يد علماء عصره من الجزائريين من أمثال الشيخ علي بن موسى والشيخ محمد المزداري، والشيخ قدور أباصوم، والشيخ طاهر أقيطوس، وحضر دروس الشيخ محمد سعيد بن زكري وغيرهم، حيث أخذ عن هؤلاء فنونا من العلم في اللغة وآدابها، وعلوم الشريعة، كما أنه تلقى الحساب والفرائض على يد صهره الشيخ علي بن حمودة، والربع المجيب في علم الفلك والتوقيت كلاهما عن الشيخ أبو القاسم الحفناوي وعلم الإسطرلاب على يد الأستاذ عارف بك، وقد زاده اهتمامه الكبير بالعلوم الأخرى كالفلسفة والتوحيد والحكمة سعة في المعرفة وحدة في الذكاء وبصيرة في التفكير وسداد في الرأي والقول.[1]

**ثالثا: رحلته العلمية:**

في سبيل إشباع نهمه العلمي والمعرفي، ورغبة منه في البحث عن طرق الأسانيد، والحصول على الإجازات على كبار العلماء، مارس عبد الحليم بن سماية الرحلة في طلب العلم كغيره من طلبة العلم الشغوفين على حب الاستزادة العلمية إلى مجموعة من البلدان العربية من بينها مدينة تونس الذي دفعه حماسه العلمي إلى الاتصال بمشايخها الكبار وعلمائها الأجلاء، ومنهم عالمها الجليل الشيخ محمد بن عيسى الجزائري الذي كان يومئذ

[1] قنانش محمد، الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابات عبد الرحمن الجيلالي، العدد7، ص257

بتونس مهاجرا، والذي نزل عليه الطالب عبد الحليم بن سماية فأكرمه، وأخذ عنه علوم جمة ، وعن هذه الرحلة يذكر الأستاذ عبد الرحمن الجيلالي قائلاً: «فشد إليه رحله ونزل عليه ضيفا محببا مكرما، وتلميذ مدللا، فأكرمه الأستاذ بن عيسى وانزله من نفسه منزلة الابن، فلازم عبد الحليم منزله مكبا على الدرس والتحصيل» .

بالإضافة إلى ذلك، فقد درس وتتلمذ عبد الحليم بن سماية على يد الشيخ المكي بن عزوز المقيم في تونس.

أما بخصوص الشيوخ الذين تتلمذ عليهم ببلاد المشرق وتحديدا ببلاد الشام، فنذكر الشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي، حيث يذكر هذا الأخير في شأن ذلك أن بن سماية كان من بين تلاميذته، وقد قرأ عليه كتاب المنهل الصافي.

وهكذا فقد سمح له هذا التكوين العلمي على هذه الكوكبة من العلماء الأفذاذ والأجلاء، داخل الجزائر وخارجها في بلدان العالم العربي من أن يصبح رائد من رواد الفكر والإصلاح في الجزائر، وواحدا من كبار علمائها الذين ساهموا من خلال ما حصلوه من علوم ومعارف متنوعة ومختلفة في تخريج العديد من طلبة العلم الجزائريين من أمثال الشيخ والمؤرخ عبد الرحمن الجيلالي، والأستاذ أبو القاسم سعد الله رحمه الله وغيرهم كثيرون من جهة، كما استطاع من خلال ما تميز به من ثقافة واسعة من يكسب رضا وإعجاب كبار المصلحين في العالم العربي ومنهم العالم الزيتوني الشيخ محمد لخضر حسين، والشيخ محمد عبده الذي زار الجزائر في سنة 1903م وأعجب بشخصيته وعلمه.[1]

[1] بن سماية عبد الحليم، شرح الشيخ عبد الحليم بن سماية على مفهومة الشيخ المكي بن عزوز، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية نقلا عن بن حمودة مراد، المرجع السابق، ص117.

**رابعا: إسهاماته العلمية والمعرفية**

من بين المهام التي تولها الشيخ عبد الحليم بن سماية نذكر: التدريس والتأليف.

**في ميدان التدريس:**

في عام 1896 عين مدرسا بالمدرسة الحكومية، وعمره آنذاك حوالي 30 سنة، وقد عهد إليه بتدريس العلوم الدينية واللغوية كعلم التفسير والفقه والنحو وغيرها من العلوم، وقد كان دوره في هذه المدرسة الحكومية تخريج الموظفين من القضاة والمترجمين [1]، وكان من أبرز ما ميز شخصيته هو الكفاءة العالية ووعيه البالغ وحيويته ونشاطه وجديته وشغفه الواضح بالبحث واعتماده على الطرق الجديدة والحديثة في التدريس وانفتاحه على المفاهيم الغربية وصرامته اتجاه التقاليد البالية.

وفي سنة 1905 انتقل الشيخ عبد الحليم بن سماية للتدريس بالمدرسة الثعالبية، وكانت هذه المدرسة تدرس باللغة العربية إلى أن قررت الحكومة الفرنسية إدخال اللغة الفرنسية ليصبح التدريس بها مزدوج اللغة، وذلك في سنة 1906م.

وللإشارة فقد كان الشيخ عبد الحليم بن سماية يدرس بالقسم العادي مادة الأدب العربي، وفي القسم العالي مادة المنطق والبيان والتفسير بالإضافة إلى الإنشاء الأدبي . وكان من أبرز تلاميذه الملازمين لدروسه العالم والمحقق الدكتور محمد بن أبي شنب ; الدكتور محمد بن العربي أول جزائري تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب، والشيخ عبد الرحمن الجيلالي المؤرخ والفقيه المعروف والعالم الجليل صاحب كتاب تاريخ الجزائر العام، ومن المغرب الشيخ أحمد بن محمد التيجاني المترجم بالإدارة الفرنسية بالرباط

[1] المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، بن حمودة مراد، المنهج الإصلاحي في فكر الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866-1933)، المجلد 3، العدد6، ديسمبر 2017، ص103.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استخلف الشيخ عبد الحليم بن سماية والده كمدرسا بالجامع الكبير بالجزائر العاصمة وذلك في شهر أكتوبر من سنة 1900م، وبالرغم من توليه لوظيفتين في الآن نفسه، إلا أنه استطاع التوفيق بينهما، حيث عمل على تقسيم وقته بينهما، وذلك بتخصيص اثنا عشرة ساعة للتدريس بالمسجد وأربعة عشر ساعة للتدريس بالمدرسة في الأسبوع.

أما فيما يخص المنهاج الدراسي الذي كان يعتمد عليه، فقد كان يتمحور حول علوم الشريعة وعلوم اللغة والمنطق، وهكذا، فقد سمح له عمله كمدرس بالمسجد الكبير من أن يقدم دروسا كثيرة في ميدان الوعظ والإرشاد والتفسير، التي كان يحضرها العديد من الطلبة والزائرين للجزائر للاستفادة منها، ومن ذلك الشيخ محمد الخضر حسن الذي زار الجزائر سنة 1904، واجتمع به وحضر دروسه بالجامع الكبير آنذاك.[1]

**في ميدان التأليف الإنتاج العلمي:**

نظرا لتفرغه الدائم لوظيفة التدريس والتعليم في المدرسة الثعالبية والمسجد الكبير بالعاصمة الجزائر، فلم يحظى مترجمنا بالوقت الكافي للتفرغ لميدان الكتابة والتأليف، وهذا ما جعل رصيده من المؤلفات قليل مقارنة بعدد الأجيال وطلبة العلم الكثيرين الذين سهر على تكوينهم.

ونشير إلى أنه إلى جانب إسهامه القليل في ميدان التأليف، فنجد أن البعض من مؤلفاته هذه قد فقد واندثر بفعل العديد من العوامل، ومن هذه المؤلفات نذكر:

_مؤلفه بعنوان: "شرح الشيخ عبد الحليم بن سماية على مفهومة الشيخ المكي بن عزوز اهتزاز الأطواد والزبى من مسألة تحليل الربا"، وهي رسالة في أحكام الربا كتبها ليرد على بعض العلماء الذين حللوا الربا في بعض الجرائد، رسالة مطبوعة نشرها الشيخ بن سماية

[1] قنانش محمد ، الشيخ عبد الحليم بن سماية في كتابات عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص262

سنة 1911م، لكن لم يبق لها أثر، ولحسن الحظ أطلع عليها تلميذه الشيخ عبد الرحمن الجيلالي، وقال عنها: «هي رسالة غزيرة المادة في موضوعها استوعب فيها المؤلف أصول هذا الباب، دعا فيها علماء الإسلام قاطبة إلى تحمل مسؤلياتهم أمام هذا الموضوع الهام»[ .[

له مؤلف بعنوان "الكنز المدفون" نشره في سنة 1913م بالجزائر، هاجم فيه المتصوفين والطرفيين والمظللين، ولم يعجب حال الطرق وخاصة التيجانية التي سعت إلى مصادرة جميع نسخه.

_له أيضا كتاب بعنوان "فلسفة الإسلام"، الذي قدمه في المؤتمر الرابع عشر للمستشرقين المنعقد بالجزائر سنة 1905م

_ألف رسالة جليلة في "التوحيد والرد على شبه الملحدين" لا ندري إن كانت قد نشرت له في مجلة التلميذ أم لا[1].

_له كتاب لم يكتمل في شرح الأحاديث القضائية، تحدث عنه تلميذه عبد الرحمن الجيلالي قائلا بأن شيخه بدأ في شرح الأحاديث دون أوراق في عدة مجالس ولم يدون تلك الشروح، لكنه انقطع بسبب عدة مشاكل . بالإضافة لذلك فقد ساهم مترجمنا بكتابة العديد من الأبيات الشعرية بحكم ما كان يملكه من أسلوب جيد وصور شعرية . أما فيما يخص المقالات الصحفية، فللشيخ عبد الحليم بن سماية العديد من الكتابات الصحفية منها من دونها باسمه الحقيقي، ومنها من كانت بأسماء مستعارة بحكم الظرف الاستعماري، ومن تلك المقالات نذكر :مقالين بجريدة كوكب إفريقيا:

–المقالة الأولى بعنوان "الفرق بين الصوفية والمتصوفة"، حيث تحدث فيها عن التصوف كعلم وهاجم المتصوفة، وقد كان كتبها سنة 1911م.

[1]بن سماية عبد الحليم، الفرق بين الصوفية والمتصوفة، المرجع السابق، ص115.

-المقالة الثانية، بعنوان "الصوفية"، حيث تحدث عن الصوفية، ووصفهم أنهم علماء الحقيقة.

_كما له مقالة بجريدة المغرب ( 1903-1904م) بعنوان "قوة الجاذبية" تحدث فيها عن فضل العلم وضرورة الاهتمام به للنهوض بالأمة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت له كتابات في جريدة المبشر وجريدة الإقدام للأمير خالد، كما كان له العديد من المقالات في الصحف التونسية كجريدة الوزير والحاضرة، وغيرها وعليه يتضح لنا جلياً أن بالرغم من قلة مؤلفات الشيخ عبد الحليم بن سماية، إلا أنها كانت مفيدة من خلال المواضيع والقضايا والمسائل التي تناولتها، حيث استطاع من خلالها الشيخ عبد الحليم بن سماية أن يقلق العدو الفرنسي، وجماعة المتعاونين معه، الأمر الذي دفع به إلى محاولة مصادرة نسخها، أو منعها وحرقها في أغلب الأحيان لأنها كانت تضر بمصالحهم التي اكتسبوها.[1]

**خامسا: الجهود الإصلاحية للشيخ عبد الحليم بن سماية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية:**

أمام المخطط الاستعماري الفرنسي الرامي إلى طمس الشخصية الجزائرية الإسلامية بتبنيه سياسة إفراغ المجتمع الجزائري من مقوماته الحضارية والعربية الإسلامية، ثارت النخب الجزائرية ذات الثقافة المحافظة وعلى رأسهم الشيخ عبد الحليم بن سماية أمام هذه النوايا الاستعمارية ومخططاتها الدنيئة رافعة لواء الإصلاح الذي كان يهدف من خلاله إلى ضرورة الالتزام بالشريعة الدينية من خلال المحافظة على الدين الإسلامي واللغة العربية والحرص على التعليم من أجل تكوين جيل من العلماء ذوي شخصيات قوية يبذلون كل ما

[1] بن سماية عبد الحليم، الفرق بين الصوفية والمتصوفة، المرجع السابق، ص115.

بوسعهم من أجل حماية الدين والوطن، وإذا أردنا الوقوف عند أهم الميادين التي شملها مشروعه الإصلاحي نذكر:

**إصلاحه في ميدان التربية والتعلم:**

بعدما أسندت إليه مهمة التعليم بالمدرسة الثعالبية، بدأ الشيخ بن سماية أول عملية الإصلاح، بتجديد المنهاج التربوي والتعليمي، وذلك من خلال إدخال كتب جديدة في عملية التدريس، نذكر منها: كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وتلخيص المفتاح والإشهاد في الاعتقاد، ويرها من الكتب النفيسة، والمتداولة في الأوساط العلمية العربية والإسلامية لما لها من علاقة بالانتماء العربي والإسلامي، كما سهر هو بنفسه على تدريس البعض منها، كألفية بن مالك بشرح بن عقيل أو بشرح الأشموني والعقد الفريد أو نهج البلاغة الذي كان يدرسها لتلاميذ القسم الرابع، والمنهل للزمخشري، ورسالة التوحيد لمحمد عبده التي كان يدرسها لتلامذة القسم الخامس، والذي استطاع من خلالها رفقة مدرسين آخرين كعبد القادر مجاوي تنوير وتوعية الطلبة الجزائريين ومن ورائهم الشعب الجزائري بانتمائه العربي الإسلامي، والحرص على الحفاظ على هويته وشخصيته العربية الإسلامية، والاعتزاز بها، والدعوة إلى التعلم لمحاربة سياسة الجهل المطبقة عليهم، والتي زكتها الطرق الصوفية المنحرفة و المتعارفة مع الاستعمار [1]، ومن ثم محاربة وطرد الاستعمار الفرنسي من أرض الجزائر، وفي هذا الصدد فإنه وكغيره من علماء الأمة الإسلامية عموما والجزائرية خصوصا قد خاطب كل المتفرنسين ناصحا إياهم بعدم المتاجرة بمصير الأمة بقوله: «قفوا أيها المتفرنجون عند حدودكم، ودعوا الله لأهله، فإنكم لستم في العير ولا في النفير، فإن للأمة أنصارا في الباطن والظاهر متمسكين بعروة الله الوثقى»[2].

[1] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص194.

[2] مرجع نفسه ص195.

وبذلك فهو يرى أن الجهل هو سبب كل تخلف، وأن ما آل إليه الجزائريون من ضعف وجهل يعود إلى قلة وعيهم بأهمية العلم وللإشارة، فقد دفعت دعوته الإصلاحية في الميدان التعليمي طلبة العلم الغيورين على هويتهم وانتمائهم والشغوفين على العلم والمعرفة إلى الإقبال على دروسه بشكل واسع، وهو ما جعله من جهة أخرى محل متابعة من قبل السلطات الاستعمارية، وقد تمادى به الأمر لدرجة القبض عليه وتعذيبه حتى أصيب بالجنون فأحيل على التقاعد، وبقي يصارع مصيره إلى أن توفي رحمه الله.

**إصلاحه في الميدان السياسي والاجتماعي :**

لقد بذل الشيخ عبد الحليم بن سماية جهودا مضنية رفقة علماء جزائريين آخرون لتعريف بواقع الشعب الجزائري المزري إبان أوائل الحقبة الاستعمارية الفرنسية، وكشف عن المواضيع والقضايا التي حاولت فرنسا الاستعمارية التستر عليها أمام الرأي العام العربي والإسلامي، ومن هذه القضايا قضية التجنيس وقضية التجنيد الإجباري وموقف الجزائريين منها وانعكاساتها على ظاهرة الهجرة.

يعد عبد الحليم بن سماية واحدا من زعماء كتلة المحافظين التي كان يدعوا زعمائها إلى ضرورة إصلاح الوضع في الجزائر المستعمرة من خلال الدعوة إلى التقدم والتسامح والتعليم رافضين سياسة التجنيس والتجنيد الإجباري والتغيير على الطريقة الغربية، فهو واحد من جماعة المعارضين الرافضين للتجنيد الإجباري، الذي حاولت فرنسا تطبيقه على الشعب الجزائري، وطالبوا بتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية للجزائريين، حيث طالبوا :
إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية الأخرى[1].

_استرجاع العمل بنظام الشرع الإسلامي.

[1] جريدة المبشر 26 ديسمبر 1896 نقلا عن سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط،1989. ص .....

_الدعوة إلى القومية الإسلامية.

_معارضة التجنيس والتجنيد العسكري الإجباري.

_المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين.

_المساواة في الضرائب والفوائد في الميزانية.

_احترام التقاليد والعادات الجزائرية.

_نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية.

_عدم العنف والإرهاب ضد الجزائريين.

_حرية الهجرة ولاسيما نحو المشرق العربي.

وتعبيرا عن رفضه لقانون التجنيد الإجباري، فقد ترأس جلسة يوم 25 جويلية 1911م بقاعة المجلس البلدي بالعاصمة، حيث قدم مداخلة أكد من خلالها على أن المسلمين إذا أدوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لا يكون بذلك مسلمين بجميع معاني الكلمة، كما أكد أن الحرية والحقوق السياسية إذا منحت للمسلمين مقابل تجنيدهم فتلك هي الضربة القاضية للقومية الدينية والسياسية، إذ يقع اندماجهم بالأمة الفرنسية نهائياً[ 34.]

وعن الأسباب التي دفعته إلى معارضة سياسة التجنيد الإجباري نذكر ما يلي :

**عدم قدرة المجندين المسلمين على ممارسة شعائرهم الدينية بإجبارهم على الإفطار في رمضان وتأخير الصلاة و محاربة إخوانهم المسلمين** ، وهذا يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي، حيث يذكر في هذا المقام إصداره لفتوى تنص بعدم جواز محاربة الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى لأنها مسلمة وبحكمها تمثل الخلافة الإسلامية تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع مكون من طبقتين متمايزتين المجندين وغير المجندين [1]

[1] [1]الجيلالي عبد الرحمن، ص421

وهكذا وقف الشيخ عبد الحليم بن سماية موقف صارم وحازم من قانون التجنيس وقانون التجنيد الإجباري، وذلك لسببين أولهما أن الحرب العالمية الأولى هي حرب لا ناقة لهم ولا جمل، فمن ناحية الشرع الإسلامي لا يجوز المسلمين التجند في جيوش غير إسلامية، والسبب الثاني رأى من خلاله عبد الحليم بن سماية أن تحقيق الاندماج هو ضياع لجنسية الأمة الجزائرية وهويتها العربية الإسلامية[1].

**سادسا: وفاته**

هكذا وبعد مشوار حافل بالعلم والتدريس لأكثر من 40 سنة، والنضال في سبيل إصلاح ما آلت إليه الأمة الجزائرية من تخلف وضعف في أوائل الحقبة الاستعمارية الفرنسية، توفي فقيد الجزائر واحد رواد إصلاح لها الشيخ عبد الحليم بن سماية بعد سلسلة المضايقات والاضطهاد التي تعرض إليه من قبل السلطات الفرنسية الاستعمارية، والتي أصيب من جرائها لمرض عقلي لازمه حتى وفاته في 7 رمضان 1351هـ الموافق لـ 4 جانفي 1933م، ودفن رحمه الله في مقبرة الشيخ عبد الرحمن الثعالبي بالجزائر العاصمة.

**المطلب الثاني:عمر راسم الإنسان (حياة كفاح)**

ولد عمر راسم سنة 1883 أو 1884م حسب التقويم الهجري الذي تبناه محمد عابد الجلالي في مؤلفه تقويم الأخلاق ( 1302هـ) وهو أصيل بجاية وحسيب صنهاجة لأنه كان يوقع اسمه بأبو منصور الصنهاجي أحياناً، ويذهب محمد شريفي إلى أن أصول عائلة راسم تركية وأن اسم (راسم) موجود في تراجم الخطاطين الأتراك، كما ذهب إلى أن والده علي راسم المتوفي سنة 1917م بالجزائر كان من كبار الرسامين والخطاطين ، فهو عمر راسم بن علي بن سعيد بن محمد، ومنذ وقت مبكر أدخله والده كتاب بابا عثمان بالعاصمة لحفظ القرآن الكريم، فحفظه وهو ابن سبع سنوات، ثم ألحقه والده في وظيفة حزاب، وهو ابن اثني

[1] دراوي محمد، أضواء على حياة ومواقف الشيخ عبد الحليم بن سماية، المرجع السابق، ص226، قنانش محمد، المرجع السابق، ص270

عشرة سنة، وهي وظيفة لم يبق منها الكثير في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن انحصرت الوظائف الدينية في عدد من العائلات وهدمت أغلب المساجد أو عطلت، كان راسم إذن حزاباً في جامع سفير وفي هذا الجامع تلقى أيضًا دروساً في النحو على يد الشيخ محمد بن مصطفى خوجة كما التحق عمر راسم بمدرسة الجزائر الشرعية الفرنسية (الثعالبية ) ولكنه لم يقض فيها سوى سنة واحدة ثم أخرج منها في ظروف غامضة، كما ذكر محمد ناصر أنه قد درس فن الزخرفة العربية مدة طويلة بمدرسة الفنون الجميلة بالعاصمة بجانب أخيه الفنان محمد راسم.[1]

ذلك كل ما تلقاه عمر راسم من ثقافة رسمية: القرآن الكريم، ودروس في النحو، وسنة في مدرسة تعلم مبادئ العلوم العربية والإسلامية وبعض اللغة الفرنسية بالإضافة إلى ما تعلمه مع أخيه محمد من فنون للزخرفة العربية، ولكنه كان طموحاً موهوباً فعزم على تثقيف نفسه، سيما وأنه قد عاصر بداية الصحافة وانتشار مدرسة التجديد الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية. وكان قد بلغ من العمر 18 سنة على الأقل عندما زار الشيخ محمد عبده الجزائر سنة 1903م، كما عاش الأحداث التي جرت بين اليهود والفرنسيين أواخر القرن التاسع عشر عندما كان ماكس ريجيس شيخاً لبلدية العاصمة ولعل ذلك هو الذي لفت نظره إلى وضع اليهود في الجزائر الذين جنّسهم الوزير اليهودي كريميو سنة 1870م'، وكان من الطبيعي أن يعارض عمر راسم فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين وأن يقف في ذلك مثل زميله عمر بن قدور ضد الفئة الاندماجية التي قبلت بالتجنيد بشرط كسب الحقوق السياسية غير ناظرين إلى مسألة الدين والرابطة الإسلامية والعلاقة مع الخلافة.

وعلى الرغم من حداثته، وما يلاقيه الوطنيون من طرف الاستعمار الفرنسي آنئذ فإنه تحمل تكاليف سفر شاق إلى كل من مصر (عام 1909م) رغبة منه في الاطلاع على أحوال المسلمين بها والتفاوض مع زعمائها فيما يعود بالصالح العام على العالم العربي

[1] محمد ناصر ،عمر راسم المصلح الثائر،منشورات ثقافية،الجزائر،1976،ص34.

والإسلامي، والتاريخ الذي ذهب فيه إلى مصر يُعد تاريخاً ملفتاً للنظر ذلك أن قانون فرض التجنيد الإجباري قد صدر فيه، وكانت السلطات قد منعت الهجرة إلى المشرق بالقوة على الجزائريين المناوئين لها، ومهما كان الأمر فإن "التأويلات" قد أعقبت مهمة عمر راسم في مصر ولا أحد يستطيع أن يمنع الخيال من أن يحلق ، فالبعض قال : إن رحلته كانت لغرض سياسي حكومي، وقال آخرون : إنها كانت لطلب العلم والاطلاع على أننا لا نعرف كم دامت هذه الزيارة لمصر، وهل تواصلت إلى غيرها أيضاً، لأن تاريخ عودته قد يعطينا تفسيراً لسبب سفره أصلاً، فقد يكون الدافع هو محاولة الفرار بداعي الهجرة وطلب العلم من أن يجنّد في الجيش الفرنسي ضد إخوانه المسلمين في الجيش العثماني!؟ وقبل أن يتحقق حلم عمر راسم في استقلال وطنه الذي طالما استنهضه بقلمه وخطابه انطفأت شمعته بالعاصمة عن 75 سنة، كان ذلك عام 1959م وقد كانت البلاد في ثورة عارمة ضد المحتل وكانت تباشير النصر قد أخذت تلوح في الأفق.[1]

إن العذاب النفسي الذي عاشه عمر راسم أواخر حياته وكفرانه بالحياة والناس – إذا صح ما وصفه به أحمد توفيق المدني – هو إلا نوع من الإرهاق والوهن الجسمي واليأس من طول الحياة التي عاشها مفعمة بالأسى والصدمات وليل الاحتلال الطويل الذي لم يسفر بالنسبة إليه إلا عن المرارات والأحزان والنكبات؛ إن الوصف الذي أعطاه له توفيق المدني: «إلحاد بالله والإنسان وتشاؤم هالك، قتل كل أمل في نفسه» لا يمكن تفسيره إلا أن عمر راسم كان مثالاً نادراً للتصميم والتضحية ولقد قام بدور ممتاز للدفاع عن القضية الوطنية الجزائرية والقضايا الإسلامية بوجه عام.[2]

وبخصوص هذه القضية التاريخية المتعلقة بحياة عالم ومثقف متميز والتي انفرد بوصفها الأستاذ توفيق المدني لوحده وكعادته لا يمكن أن نتجاوزها من دون التنبيه إلى أن

[1] محمد ناصر ،عمر راسم المصلح الثائر،المرجع السابق،ص35.

[2] ،المرجع نفسه،ص36.

قناعتنا بصدقية النضال الطويل الذي قضاه الشيخ عمر راسم في الدفاع عن دينه ولغته وقوميته منذ مطلع القرن العشرين استناداً إلى رصيده الديني والروحي والقرآني تجعلنا نشك في رواية الأستاذ توفيق المدني من أن الرجل وفي مرحلة من مراحل حياته قد ألحد بالله وتشاءم من واقعه المرير.

لقد وردت هذه الرواية في مذكرات المدني (حياة (كفاح) والتي أعقبت زيارته للعاصمة في مطلع الثلاثينات عندما التقى به، وعلى افتراض أن هذه الرواية صحيحة فكيف نفهم مقولة الشيخ السعيد الزاهري الشهيرة حوله قبل عام 1934م أي أن الفارق الزمني بين الروايتين ضئيل – في كتابه (الإسلام في حاجة إلى دعاية وتبشير عندما وصفه بأنه رجل قرآني ومفسر جيد، قام بتفسير القرآن الكريم في السجن وتحت سياط الجلادين. فهو عند المدني ملحد وعند الزاهري قرآني ومؤمن بالله، ورغم أننا نقف على مسافة واحدة من كلتا الروايتين، فإننا وعلى بضع صفحات من كتاب المدني السابق نجد انفراداً آخر للمدني حول وصمه للشيخ العالم عبد الحليم بن سماية بالجنون عندما منع عنه الصبية وهم يلاحقونه في أزقة مدينة الجزائر . وهو ما يجعلنا لا نثق كثيراً في مقولة المدني هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا يمكننا إنكار أن ما طرأ على العصر من أحداث وعلى صحته من إرهاق وهبوط وكبَر؛ أفاء على نفسه مسحة من يأس المنكوب المفجوع الذي لم يعد يملك الحول للدفاع عن الوطن ولا الصولة للدفاع عن النفس في عصر تشعبت فيه الأحداث السياسية وارتبكت وكان لابد من ظهور جيل جديد يحمل الرسالة ويواصلها في أناة ومسؤولية وفي حب وتعلّق بذلك الإرث التاريخي من النضال.[1]

وقد أورد الأستاذ محمد ناصر في كتابه (عمر راسم المصلح الثائر) مراسلة خاصة مكتوبة باللغة الفرنسية كان قد أرسلها إلى أخيه محمد مؤرخة في سنة 1919 م عندما كان في السجن ، ذكر فيها معاناته وتعبه لكنه لم يذكر فيها أنه ألحد بالله والإنسان وتشاءم

[1] محمد ناصر ،عمر راسم المصلح الثائر، المرجع السابق ،ص35.

تشاؤماً هالكاً من الحياة وما فيها وفي ذلك يقول:«إني الآن أعيش الفترة الأكثر صعوبة في حياتي، إن اللحظة التي أستطيع فيها التنفس لم تحن بعد فهل أستطيع تحمل هذه الوضعية التي لا تطاق؟ هل أستطيع العيش في هذه المحنة القاسية؟ لمن أتوجه ؟ لمن أشكو ؟ حتى البكاء الذي سيخفف عني لا أستطيعه لأن ذلك يجب أن يكون بعد إذن هيهات إن المنية لا تريدني إذ أن دنوها هو مطلبي وسعادتي، ولكن السعادة محرمة علي دائماً .....». إن هذه الظروف التي مرّ بها مترجمنا جعلت منه رأس الحربة التي سددت للاستعمار، وهي نفسها التي أذاقته طعم الكأس المريرة التي أدارها الاستعمار عليه، إذ حوكم عليه بالتهم المعروفة آنذاك وهي تجاوز القوانين والتطاول على السلطة، واستغلال الصحافة كمنبر للتهييج والتثوير.

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى الروافد الثرية التي أغنت ثقافة راسم وكونته، هذا التكوين الرائع الذي يجمع بين الثقافة العربية الإسلامية الأصيلة والثقافة الأجنبية المتفتحة، فأول روافده هو القرآن الكريم فقد حفظه حفظاً جيداً وهو ما يزال في السابعة من عمره، وقضى بقية حياته مداوماً على مراجعته معنياً بتجويده عارفاً لقواعده وقراءاته بل أنه حاول وهو في السجن أن يفسر تفسيراً رأه الزاهري تجديداً في التفسير لو أكمله لأفاد به المسلمين.

أما الرافد الثاني، فهو تفتحه على الإنتاج الفكري الإنساني واطلاعه الواسع على الحركات التحريرية العالمية واستفادته منها ، فقد فتح له هذا التتبع المفيد نوافذ واسعة على المعرفة تشرّبها تشرباً عميقاً، وعرضها على الأحداث المعاصرة، ولا سيما ما يمت بصلة إلى الوطن العربي والإسلامي، ثم وبلا شك فإن اتصاله بالمفكرين والزعماء في الشرق وفي الغرب كان له تأثير على أفكاره ونظرياته. قال عنه السعيد الزاهري: «أنه رجل من أبرّ الناس بالإسلام ومن أكثرهم علماً به، وأنا لست أعرف عن الإسلام أكثر مما يعرف الأستاذ

راسم، وقد فسّر الجزء الأول من القرآن الكريم تفسيراً إذا أنت قرأته عرفت أن العلم موهبة يهبها الله من يشاء من عباده.[1]

**أ / الاتجاه الوطني في نضاله الصحفي:**

وانطلاقاً من كتابات عمر راسم في الصحافة الجزائرية أو العربية، فإنه كان دائماً يُشدد على الاتجاه الوطني، ويراه ضرورة أخلاقية ملازمة لوجود الجريدة مثلما هو ملازم لوجود الصحفي المناضل فالصحف التي لا وطنية لها ليست لها أي قيمة تذكر مادام الوطن بحاجة إلى من يدافع عنه ويخلص له.

ففي مقال له بجريدة المشير " ، توجه عمر راسم بالنصح لكل من يُعد جريدة كما فعل وهو يهنئ الشيخ الطيب بن عيسى بصدور جريدته (المشير)، مغتنماً هذه الفرصة ليُسدي إليه جملة من التوجيهات التي يتطلبها العمل الصحفي في نظره وجملة من النصائح التي تنبغي لكل صحفي وطني قائلاً له : «أرجوكم نعم الأخ أن تجعل مشرب الجريدة انتقاديًا وخادمة للدولة العلية، وأن تنتقد عليها في كل ما تراه حسناً ... أيها الأخ اعلم أنك جزائري الجد فلا تغفل عن وطنك ودافع عنه بقدر الطاقة ولا تخش في الله لومة لائم، وكن مع نصر الله يكن معك وعلى الوطن يعينك الله، وحب الوطن من الإيمان».

وقد عرف قراء الصحافة في الجزائر خصوصاً خلال تلك الفترة الحرص الشديد والبذل المتواصل في شخصية عمر راسم، كما عرفوا فيه غيرة لا حدود لها على كل ما يمس الكيان الجزائري ولاسيما ما يمس المعتقدات الدينية والدين الإسلامي بالذات هذا الأخير الذي كان مستهدفا لحركات مريبة تارة بالطعن في مقوماته الأخلاقية وغاياته الروحية والإنسانية، وأخرى ببث روح الشعوذة والتمويه على البسطاء والسذج من أبناء الشعب الأبرياء، وكان عمر راسم على دراية واسعة بأساليب الاستعمار وغاياته وكان لا يزعجه أن يصدر ذلك عن

[1] المرجع السابق، ص36.

رجال السلطة وأتباعهم وأذنابهم ، ولكنه يكون أشد على النفس حين يصدر عن رجال الصحافة العربية.[1]

لقد قام عمر راسم بزيارة تونس مرتين، الأولى في سنة 1946م والثانية في سنة 1951، وكان الغرض من كلتا الزيارتين الاطلاع على أحوال المسلمين والتفاوض مع زعمائهم فيما يعود للصالح العام على الوطن العربي والإسلامي 2، على أن مجلة المباحث التونسية كشفت لنا بأن هناك دعوة وجهت للسيد عمر راسم قصد زيارة تونس بمناسبة انعقاد مؤتمر الموسيقى العربية في سنة 1938م،إلا أنه اعتذر عن تلبية هذه الزيارة، وإن لم يعتذر عن المشاركة في هذا المؤتمر بكلمة وجه نسخة منها إلى مجلة " المباحث " التي نشرت منها «ما سمح به نطاق المجلة الضيق، شاكرين للسيد عمر راسم عنايته لمجلتنا وبالفن ».

وبسبب هذا النشاط الصحفي على المستوى القطري، فقد أنشأ منذ 1908م صحيفة باسمه وهي "الجزائر"، وقد وصفتها مجلة العالم الإسلامي بأنها جريدة بالعربية علمية أدبية وتربوية وقالت إن : جماعة » قامت بإنشائها لتثقيف وتهذيب الجزائريين وإنها جريدة دينية بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى قالت إن (الجزائر) تختار من الأخبار كل ما يهم المسلمين الجزائريين أو الذين يزورون الجزائر منهم، وكان الحديث عنها نوعًا من الإعلان، لأن الجريدة طلبت من كل ذوي النوايا الحسنة بالمجلات والإعلان عنها والتبادل معها والتعريف بها، ورغم ذلك فإن صحيفة (الجزائر) لم تعش إلا ثلاثة أعداد حسب عابد الجلالي، وكانت تصدر أول ومنتصف كل شهر، والمراسلات معها باسم عمر راسم ومقرها شارع موقادور رقم (02) بالعاصمة، وثمن الاشتراك فيها بفرنسا والمغرب العربي (07) فرنكات)

كما يذهب عابد الجلالي إلى أن عمر راسم قد تعاون مع عمر بن قدور على إصدار (الفاروق) سنة 1913م ثم قرر أن يصدر جريدة خاصة به سمّاها (ذو الفقار) أوائل عام 1913م ولو تضافرت جهودهما لكان أفضل للبلاد، ولم يصدر من ذو الفقار سوى أربعة

[1]،المرجع السابق،ص44.

أعداد ، وقد أجاب أصدقائه الذين نصحوه بالتخفيف من حدة لهجته بأنه اتقى الشر بجعل الجريدة تحت اسم عالمين أحدهما فرنسي وهو "هنري" الروشفور" والثاني مسلم وهو الشيخ محمد عبده، وكان عمر راسم حسَنَ الخط ونساخًا فاستدعته جريدة (المبشر) للعمل فيها وللاستفادة من خطه، وربما كان للسلطات خطة في القضاء عليه أو تدجينه، كما دجنت عمر بن قدور بعد ذلك، وبدأ راسم العمل في المبشر، ثم لم يعتم أن اتهم بالتورط في التعامل العدو، وقبض عليه وزج به في السجن يوم مع أوت 1915م في نفس الفترة التي أعتقل فيها زميله ابن قدور، .... ولم يُفرج عنه إلا سنة 1921م، بعد مراجعة القضية وتدخل بعض الفرنسيين والجزائريين لصالحه وقد لقي في سجنه هذا عذاباً شديداً، وصف ذلك في رسالة له، أرسلها لأخيه سنة 1919م قائلاً: « إنّي الآن أعيش الفترة الأكثر صعوبة في حياتي، إنّ اللحظة التي أستطيع فيها التنفّس لم تحن بعد، فهل أستطيع تحمل هذه الوضعية التي لا تُطاق ؟ هل أستطيع العيش في هذه المحنة القاسية؟ لمن أتوجه؟ لمن أشكو؟ حتّى البكاء الذي سيخفف عنّي لا أستطيعه لأن ذلك يجب أن يكون بعد إذن»، وعلى الرغم من ذلك العذاب، فقد عكف في محنته تلك على تفسير القرآن الكريم، ليكون له عوناً معنوياً يستطيع بواسطته الصمود وتحمّل ما يلاقيه من تعذيب وتنكيل.[1]

ويعود سبب سجنه إلى سوء حظه وهو أن بريده إلى جريدة (الشعب) المصرية قد سقط في أيدي المخابرات الانجليزية، وكان البريد عبارة عن رسالة بتوقيعات عديدة من الجزائريين لنشرها، وهي رسالة تدعو المسلمين إلى الاقتداء بالسلطان العثماني خليفة المسلمين والتوقف عن مساعدة أعداء المسلمين، وبعد تبادل الوثائق بين الحليفتين (بريطانيا وفرنسا)، وجهت هذه الأخيرة (فرنسا) التهمة لعمر راسم على أنه محرر تلك الرسالة، وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه (وصايا) علماء الجزائر ورجال الدين والطرق الصوفية

[1]،المرجع نفسه،ص45.

تنعي على تركيا دخول الحرب وتناصر فرنسا ضدها وتدعو مسلمي الجزائر إلى الوقوف في صف «أم الوطن» الحنينة على الجزائريين وفاعلة الخير فيهم ، إن هذه الصورة من صور النضال الصحفي لعمر راسم تُسجل بداية مشرقة وناصعة لتاريخ الصحافة العربية بالجزائر ونموذجاً يمكن للأجيال احتذاؤه والافتخار به.

**ب عمر راسم وقضية الجزائر :**

إن الإنتاج الصحفي لعمر راسم فيما يتعلق بالنضال الوطني والقومي ينتظم على ثلاثة أصعدة أو صعيدًا واحدًا يتدرج متسعاً في شكل هرمي معكوس (الجزائر، العالم العربي العالم الإسلامي، هذه الأصعدة إن تكن كما أشرنا صعيداً واحداً تتداعى أطرافه تداعي الجسد بالسهر والحمى فإن صاحب "ذو الفقار" لم يفته أن يعالج المشاكل التي تطرح نفسها بصورة إقليمية إلى جانب اتساع نظره إلى الأفق الواسع العريض، وأن ينذر الأقربين إنذاره الأبعدين فلا هو مطوّح النظرة بالعنف الذي ينسيه موقع قدمه، ولا مطأطئ الرأس على شبر من الأرض ينهله عمًّا حوله، ولكنه عاش المواقع جميعها وأمدها من فكره وجهده وعالج مشاكلها معالجة الناقد البصير فلم يغفل مشكلة طرحها عصره وما أكثر ما طرح من مشاكل، إلا وكان له فيها الرأي النافذ والقول الفصل.[1]

عاش للجزائر بمحنة الاستعمار فيها وتسلط الانحراف الديني عليها، وعاش للعالم العربي ودعوته للتحرر والاستقلال، وبارك الوفود التي سافرت إلى باريس للتفاوض مع الأتراك، وحاول كشف خيوط المؤامرة التي تحاك غيلة بين الصهيونية والاستعمار الأوروبي بل كانت له صلات ودية ونضالية مع حركة النهضة الصحفية العربية وزعمائها. الإسلام فيها، فاكتسبت مقالاته الأولى صبغة المعالجة الحية لمشاكل الساعة.[2]

[1]،المرجع السابق،ص44.

[2]،المرجع نفسه ،ص45.

# الفصـــــــل الثاني: قانوني الأهالي و التجنيد الإجباري

**المبحث الأول: قانون الأهالي وخصائصه**

- **المطلب الأول :مفهوم قانون الأهالي 1881**
- **المطلب الثاني:خصائص قانون الأهالي 1881**
- **المطلب الثالث:مضمون قانون الأهالي1881**
- **المطلب الرابع:أهم مواد قانون الأهالي1881**

**المبحث الثاني: قانون التجنيد الإجباري الأصل و المفاهيم**

- **المطلب الأول: المنطلقات والأبعاد**

**-المطلب الثاني :دراسة القانون (مفهوم قانون التجنيد الإجباري 1912 ومراسيمه)**

**-المطلب الثالث: قانون التجنيد الاجباري 1912 بين الرفض والتأييد عند الفرنسيين**

**- المطلب الرابع: مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912 – 1916**

## الفصل الثاني: قانوني الأهالي و التجنيد الإجباري

### المبحث الأول: قانون الأهالي وخصائصه

بما أن وضعية الأهالي المسلمين أصبحت تمثل هاجسا يؤرقهم بعد إدراكهم بعدم إمكانية إنصهار هذا العنصر الأهلي مع منظومة الإحتلال الفرنسي، وكذا للتباعد بين الكولون والسكان الأصليين من حيث العادات والتقاليد والموروث الحضاري، لذا ولتأمين أنفسهم من هذا العنصر الأهلي غير القابل للإندماج، فكروا في تقييده برزمة من المواد القانونية الإستثنائية، تمنعه من تهديد مصالح المعمرين العابثين بموارده.

### المطلب الأول: مفهوم قانون الأهالي

إن ما قامت به السلطات الإستعمارية الفرنسية في حق الأهالي المسلمين من خلال سياستها القهرية من قتل وتعذيب بأنواعه ونهب وسلب وتهجير وإبادة جماعية ممنهجة ومدروسة، وتمييز عنصري مكشوف في بشاعته وهمجيته ضدهم وكل هذه التصرفات تمت وفق قوانين أصدرتها الإدارة الفرنسية ذاتها قصد التحكم المطلق في الشعب الجزائري ومن بينها قانون الأهالي والأنديجينا الصادر سنة 1881، ورغم القوانين التعسفية الزجرية التي سبقته من بداية الإحتلال، إلا أن هذا القانون إعتبره الكثير من المؤرخين البداية الفعلية لنشأة التمييز العنصري (الأبارتايد).

هو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام إستعملتها الإدارة الفرنسية كأهم أساليب التحكم بغية فرض هيمنتها على الجزائر والجزائريين تحت غطاء فرض النظام العام، وأطلقت عليه الإدارة الفرنسية إسم "قانون "الأنديجينا" الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في 28 جوان 1881، وهو ترجمة للعبارة الفرنسية " Code de L'indigénat" وهناك من ترجمها بـ قانون الأهالي.[1]

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط 1، البصائر،الجزائر، 2013،،ص38.

وبالتالي فهو عبارة عن مجموعة من القوانين الرهيبة الجائرة التي شنتها الإدارة الفرنسية لتطبيقها على المسلمين الجزائريين دون غيرهم من سكان الجزائر من المستوطنين الأوروبيين، بهدف جعل الإنسان الجزائري المسلم نموذج الكائن المغلوب على أمره.[1]

وبعبارة أخرى أنه أي قانون "الأنديجينيا"– مجموعة من العقوبات الخاصة تحددها قوائم يزداد وينتهي عدد المخالفات فيها حسب الحاجة والضرورة ، ويعاقب عليها بالسجن أو الغرامة وهي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مخالفات. [2]

وحدد "قانون الأنديجينا" عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون ثم إنخفضت هذه المخالفات إلى 21 مخالفة عام 1891 لتستقر عند 23 مخالفة عام 1904، كما حددت مدة سريان مفعوله بسبع سنوات ولكنه سيمدد لنفس المدة عند نهاية كل أجل حتى سنة 1930 .

**المطلب الثاني: خصائص قانون الأهالي**

القديم والمعاصر وأصول إعلان 26 أوت 1789 ومبادئه، ولكن فضولهم لا يمتد إلى هذه الأشياء "الثانوية" من قبيل "نظام المستبد الجيد" وقانون الأهالي والإعتقال الإداري والمسؤولية الجماعية والحجز وأشغال السخرة والعمل "القسري" المفروض على عشرات الملايين من الأهالي حتى عام1945[3]،ومن أهم خصائص قانون الأهالي ما يلي:

1– أنه ذو طابع عنصري مدعم بعنصرية الدولة في حد ذاتها، يهدف للحصول على جمع فعال وسريع وعند الحاجة أو الإقتضاء جماعي متنافيا مع مبدأ شخصية العقوبات المميزة للقانون الجنائي الحديث.

---

[1] عقيلة ضيف الله ،التخطيط الاداري و السياسي للثورة ،المرجع السابق ،ص39.

[2] جمال خناف،قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،المؤسسة الوطنية للنشر الاشهار، الجزائر، 1994، ص126.

[3] أوليفرلو كرعرانميزون،في نظام الأهالي،ط1،ترجمة العربي بونيون، منشورات السايحي، الجزائر ،2019، ص39.

2- المصادرة التي تمكن السلطات الإستعمارية من حرمان مئات ألوف السكان الأصليين من أراضيهم وتحويلها إلى المستوطنيم والشركات الفرنسية.

-3- تعرض الأهالي للإذلال المستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا إلى القمع والتمييز والإستغلال الفاحش.

4- الأحكام الصادرة في ظل قانون الأهالي القاسية والمفروضة على السكان من الأهالي مثل الأشغال الشاقة والإعدام بشكل جماعي وغيرها من الأحكام طيلة مدة قيام الجمهورية الثالثة.

5- أن هذا القانون كرس في جميع مواده والتعديلات التي طرأت عليه حماية الفرنسيين دون دون الإهتمام بحقوق الإنسان.

6- خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ النظام العام وذلك بالسجن والتغريم.

7 خول السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

8- تم بموجبه توسيع سلطات قضاء الصلح وخول البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

9- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية,كذلك.[1]

10 - شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة ومن خلال كل ما تم ذكره من خصائص يتميز بها هذا القانون يتضح جليا إنحيازه

[1]علي بشيرات ،ممارسات حقوق الانسان في الجزائر1830_1962، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة ، الجزائر ، 2015، ص361.

الكلي للسلطات الفرنسية التي أصدرته ومن خلالها إنحيازه بصفة مطلقة للمستوطنين الذين فعلوا الأفاعيل بإسم هذا القانون الجائر على المجتمع الجزائري دون رحمة وبكل وحشية ... إلخ.

وبصدور هذا القانون تكون الإدارة الفرنسية قد بالغت في قسوتها وتجاوزاتها كل حدود المنطق والمعقول، بل وقد كانت تطور وتجدد أحكام الأنديجينا القاسية الصارمة النافذة على المسلمين حسب الأحوال.[1]

وحتى في دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي صدر سنة 1875 نجد أنه لم يتطرق لمسألة المستعمرات الفرنسية لكي لا يمكن سكان المستعمرات من الإحتجاج به لدى المجتمع الدولي.

11- قانون الأهالي من أهم سماته أنه يتعارض مع قرار 1848 المتضمن إلحاق الجزائر بفرنسا.

12- قانون الأهالي لم يمنح السكان الأصليين أيه حقوق قانونية واضحة فيما يخص أحوالهم الشخصية.[2]

**المطلب الثالث: مضمون قانون الأهالي**

منذ بداية الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830 ، إرتبطت المسؤولية الجماعية في حق الجزائريين وحدهم عند وقوع إعتداءات على أوروبي أو ضجة تمس المصلحة العامة، بما عرف رسميا فيما بعد بقوانين "الأنديجينا" التي تخضع مبدئيا لسياسة إخضاع المستعمرة للدولة الأصل ومصلحتها وحدها.

[1] عقيلة ضيف الله، التخطيط الاداري و السياسي للثورة ،المرجع السابق، ص 39.

[2] علي بشيرات ، ممارسات حقوق الانسان في الجزائر1830_1962،المرجع السابق ، ص361.

تحولت الإدارة الفرنسية بسرعة إلى مؤسسة عقابية وذلك بالرغم من أن فرنسا بلد الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، بلد فكرة الفصل بين السلطات الذي نادى به المفكر "مونتيسكيو" صاحب كتاب روح القوانين، وفكرة العقد الإجتماعي للمفكر الفيلسوف "جون جاك روسو" صاحب كتاب العقد الإجتماعي.

وبما أن قانون الأهالي يعتبر في نظر الباحثين في المجال القانوني تتمة للقوانين التي سبقته سواء في ظل الحكم العسكري أو في ظل الحكم المدني والتي شابها نقص من حيث عدم إدراجها أو إغفالها لبعض العقوبات ضد الأهالي أكثر عنصرية وقسوة، وبالتالي تم إصدار هذا القانون المتمم للقوانين السابقة بهدف السيطرة الدائمة والمستمرة على الشعب الجزائري والتمييز العنصري ضدهم.[1]

حيث بالغت السلطات الإستعمارية في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881 ما عرف بقانون الأهالي أو ما سمي بقانون لانديجينا، [2]يخول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكمة من أجل المحافظة على النظام الإستعماري، [3] وقد تم فعليا من خلال هذا القانون إقرار مبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع الجريمة، رغم أن مبدأ المسؤولية مبدأ قديم رافق كل القوانين الزجرية والقمعية إبتداءا من 1845م والذي عمم فيما بعد على قانون المصادرة بالتحديد، غير أنه لم تتم صياغته في تشريع مستقل وبصفة رسمية إلا في عام 1881م، وإعتبار أن الجزائر أرض مفتوحة على حد تعبير مؤرخي المدرسة الإستعمارية، بالنسبة لهم أي الأهالي كما كانوا يسمونهم ليسوا أكثر من متغيبين لا

[1] إدريس خضر،البحث في تاريخ الجزائر1830_1962،ج1،دار العرب،2005،ص305.

[2] عمار بوحوش، عمار بوحوش الهمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية د ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص172.

[3] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1890، دار المعرفة، الجزائر،2010، ص69.

يستحقون أي حق من حقوق المساواة.ما يهم أن هذه القوانين عممت بمقتضى قانون 1881 في البلدية وسمحت للإداريين أن يحلوا محل القضاة.

**المطلب الرابع: أهم مواد قانون الأهالي**

قانون الأهالي لسنة 1881م كان يتضمن 41 مخالفة، وتم تعديل هذا القانون تسع مرات متتالية، أما المخالفات التي صدرت عام 1881م في شكل قانون في عهد حكومة "جول فيري" أعطت صلاحيات تعسفية للحاكم الإداري عام 1890م إضافة إلى مخالفات مصنفة في عام 1881م، مثل الأعمال والأقوال التي تمس السلطة أو عون من أعوانها وعدم امتلاك جواز سفر ورخصة سفر وبطاقة المهن ودفتر الشغل ومراجعة قوائم قانون الأهالي، تمت في سنوات 1881م و 1890م، وفي 1904م لغاية التنسيق بين المخالفات المتنوعة وجمعها في عام1914م.

ومن أهم مواده نذكر المادة الأولى التي تنص على تكليف المتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة ( يعني أغلبيتهم من الأهالي)، وذلك في كامل تراب الحكم المدني بتنفيذ العقوبات المنصوص عليها قانونا والموكلة عادة للشرطة.

أما المادة الثانية والتي تنص على احتفاظ إدارة المحاكم بكل الأحكام التي أصدرتها في سجل مرقم وممضي مع بيان إجمالي لأسباب الأحكام التي أصدرتها وترسل نسخة مصادق عليها من السجل أسبوعيا إلى الحاكم العام وفق السلم التصاعدي.

أما المادة الثالثة فتنص على أن يقتصر القمع بطرق تأديبية الموكلة للمتصرفين الإداريين على مدة 07 سنوات من صدور هذا القانون بإعتبار أن هذا القانون الذي ناقشه وصادق عليه مجلس الشيخ ومجلس النواب يطبق على أنه قانون دولة .[1]

[1] محمد العربي ولد خليفة،المحنة الكبرى لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا و مقاومتنا البطولية ،نصوص مختارة كرونولوجيا مختارة ،وثائق أساسية ،ط3 ،دار الأمل ،الجزائر،2012،ص268.

أما قانون 15 جويلية 1914م، فقد منح لقاضي الصلح صلاحيات مخالفات القانون الخاص، وحافظ الحاكم الإداري في البلديات المختلطة على صلاحيات تعسفية إدراية، ولقد سعى هذا القانون للحد من التأويل الشخصي نظرًا لغموض الكثير من المخالفات، مثل أعمال الفوضى في الأسواق، وحنفيات المياه العمومية وتحديد الغرامة المالية، علما أن مخالفة حماي الغابات في فصل الصيف يؤدي إلى غرامات تتراح ما بين 20 و 500 فرنك، والسجن من ستة أيام إلى ستة أشهر. وكعادتها كانت الإدارة الاستعمارية تدعي أن هذا القانون مؤقت، لكن رغم ذلك فقد تم تجديده تسع مرات، كما أن قانون 28 جوان 1881م أعطى للحكام الإداريين في البلديات المختلطة صلاحيات القمع والتعسف لمدة سبع سنوات، ثم مددت إلى سنتين عام 1888م، ثم مرة أخرى لمدة سبع سنوات عام 1890م ، وإلى ست سنوات عام 1897م، ورغم معارضة بعض النواب الأحرار في البرلمان الفرنسي للقانون وتعديلاته كونه يشوه سمعة فرنسا، حيث صرح النائب "ماريوس موتي سلطة الإدراة في الجزائر واسعة جدا، لها الحق في الحجز والحكم والمحاكمة وهذا غير معقول".[1]

لكن رغم ذلك فإن السلطة الاستعمارية كانت تجدد صلاحيات هذا القانون باستمرار معتبرة إياها في صالح المصلحة العامة، حيث مدد القانون مرة أخرى عام **1914م** لسنتين، ثم بقانون **04** أوت **1920م**، وكذلك بستة أشهر بقانون **11** جويلية **1914م**، ثم بخمسة أشهر في نهاية عام **1922م**؛ وهكذا كانت الإدارة دائما تجد الحجة المناسبة لتبرير استمرارها في تجديد هذا القانون، وتقول أن المسألة مؤقتة.

ومن هنا يمكن القول أن هذا القانون تم تدعيمه في عهد الرئيس "جول فيري" في **28** جوان **1881م**، وهو بمثابة قانون أرقاء عنصري، جعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية، خول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات

[1] شاوش أخوان جهيدة،واقع المجتمع المدني في الجزائر ،أطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015،ص97.

والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكم من أجل المحافظة على النظام الاستعماري.[1]

**المبحث الثاني : قانون التجنيد الإجباري الأصل و المفاهيم**

**المطلب الأول:المنطلقات والأبعاد**

تشير جل الأبحاث التاريخية بأن فرنسا لم تفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين إلا في سنة 1912م، رغم أنَّ موضوع استغلال أبناء المستعمرة عسكريا بوشر فيه منذ بواكير الاحتلال في القرن ما قبل الماضي، حيث تم توظيفهم كوقود في حروب فرنسا الاستعمارية بالهند الصينية، والمكسيك، والقرم، وفي الحرب السبعينية ضد بروسيا، ثم في تونس 1881م ومدغشقر 1885م، وحق في احتلال المغرب الأقصى 1912م، كما عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى فتح أبواب الانخراط والتطوع في صفوف جيشها للشباب الجزائري الراغب في تحسين أوضاعه الاقتصادية والمادية .[2]

والظاهر أنَّ سياسة الخدمة العسكرية الإلزامية قد مثلت خطراً محدقاً على كيان الأمة الجزائرية، ولقد باشرتها فرنسا منذ الساعات الأولى لسقوط العاصمة الجزائرية صائفة 1830م، وذلك عندما تفطن دي بورمون" إلى خطة إشراك الأهالي في السيطرة والتوسع العسكري على مشارق البلاد ومغاربها، ومع حلول سنة 1845م اقتنع قادة الجيش الفرنسي بأن أنجع وسيلة لتحقيق اندماج الجزائريين في الأمة الفرانسوية تكمن في تجنيد أبناءهم طوعاً أو كراهية في صفوفهم حسب ما جاء به مشروع "موليير " (Molliere) في نفس السنة " [3]،

---

[1] رابح لونيسي،تاريخ الجزائر المعاصر،ج1،دار المعرفة،الجزائر،2003،ص69.

[2] سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها ( 19141871م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، إشراف شاوش حباسي،جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية : 2008-2009 ، ص 103.

[3] شارل روبير أجرون المسلمون الجزائريون وفرنسا (1871م 1919م)، ج 2، تر: محمد حاج مسعود-عمر بلعريبي، الطبعة العربية، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص 722.

وتلاه مرسوم صادر في 21 أفريل 1866م نصَّ على فتح باب الانخراط في الجيش الفرنسي أمام المتطوعين الجزائريين لفترات قابلة للتجديد، وفي عام 1892م طرح الجنرال "سالانياك (Salaniac) مشروعا جديداً مضمونه تشكيل جيش احتياطي من الأهالي، إلا أنَّ انخراطهم إلى غاية نهايات القرن التاسع عشر بقي محدوداً ومقتصراً على العشرات منهم فقط، رغم محاولات الاستدراك بطرح مشاريع جديدة مع بداية القرن العشرين وأهمها مشروع الضابط "باسول" (Passols) أفريل 1903م، ثم مشروع الجنرال "سارفيير " (Serviere)جانفي 1907م.

ومن المؤكد أنَّ قانون 1912م لم يكن وليد الصدفة بل كان نتاج مخاض عسير ومناقشات واسعة وطويلة على جميع المستويات السياسية والعسكرية، حيث بدأت معالمه تترسم منذ سنة 1907م عندما طرحت تصورات جديدة لتجنيد الجزائريين، فاعتبر مشروع مقرر الميزانية الحربية "أدولف مسيمي"(Messiny)[1] من أخطر المشاريع الذي لمس فيها الجزائريون عزم فرنسا تطبيق التجنيد على أرض الواقع، هذا ما جعل كل أطياف المجتمع الجزائري تتفاعل معه، وتعبر عن مواقفها التي يمكن تمييزها بين مؤيد ورافض له أو متحفظ منه، واستمر الحال على حاله حتى وافق المجلس الوطني على صدوره.[2]

هكذا مثلت سنة 1907م محطة مفصلية برزت إيَّانها مسألة تجنيد الجزائرين على طاولة أعمال الطبقة السياسية والعسكرية في باريس، وقد أملتها ظروف تحضيراتها لاحتلال المغرب الأقصى، والاستعداد للحرب الكونية الأولى، وفي هذا المسعى طرح "مسيمي " فكرة الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين مثلما هو معمول به في معظم المستعمرات

[1] أدولف مسيمي: ولد في 31 جانفي 1869م بمدينة ليون الفرنسية، التحق بمدرسة سان سير العسكرية فتخرج منها برتبة ضابط، انتخب نائبا لمدة عشر سنوات من 1902 إلى 1912م، شغل منصب وزير للمستعمرات من 02 مارس إلى 27 جوان 1911م، ثم وزيرا للحربية من 27 جوان 1911 إلى 14 جانفي 1912م، ومن 13 جوان إلى 26 أوت 1914م، أعيد تعيينه على رأس نفس الوزارة، وفي 1923م تم انتخابه نائبا بمجلس الشيوخ من 1923 إلى 1935م،

[2] سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص178.

الفرنسية، وفي هذا الصدد أرسل برقية إلى وزير الحربية "جورج بيكار" ( Gorges Picquan)شارحاً له فيا مشكلة تراجع تعداد الجيش الفرنسي بسبب تناقص الزيادات الطبيعية، وداعياً بلاده إلى الاستفادة من الطاقات البشرية الأهلية، وذلك عبر إرسال لجنة تقنية لدراسة إمكانية تطبيق الخدمة العسكرية" [1] ،وكان "ميسيمي" قد اعتبر في تصريحاته وخطبه فكرة التجنيد بمثابة الفرصة المواتية للشروع في تطبيق الإصلاحات المنتظرة قائلاً: "علينا أن نستغل هذا الكم الهائل من الجند، ومقابل ذلك لابد من الانفتاح على رعايانا يوماً بعد يوم بإعادة النظر في قانون الأهالي والضرائب التي أثقلت كاهلهم[2] .

وتنفيذاً لدعوات "مسيمي"وضع وزير الداخلية ورئيس الحكومة الفرنسية "كليمانصو" (Clemanceau) مسألة التجنيد الاجباري موضع التنفيذ بمقتضى مرسوم 17 جويلية 1908م، والذي نص على إحصاء وجرد البيانات الكافية للجزائريين البالغين ثمانية عشر سنة وأكثر هذا من جهة، ومن أجل تهيئة الرأي العام (المسلم والأوروبي) لتقبل فكرة إلزامية الخدمة العسكرية التي تسعى الحكومة الفرنسية فرضها على الجزائريين من جهة أخرى.[3]

مما لاريب فيه أنَّ صدور هذا المرسوم شكل صدمة كبيرة في أوساط الجماهير عبر مختلف ربوع الوطن، فتوحدت في البداية ردود أفعالهم المعارضة له، ولعل أنشط دور خلال هذه الحملة المبكرة ضده لعها أعضاء بلدية الجزائر العاصمة والقوة التي كانت وراءهم هي "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين" التي أُنشأت سنة 1908م، حيث شكلت لهذا الغرض وفداً توجه إلى باريس في ظل غياب وجود ممثلين للجزائريين المسلمين هناك بقيادة

---

[1] عبد القادر بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي،أطروحة نيل الدكتوراهفي التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة جيلالي لياس_سيدي بلعباس،السنة الجامعية2015_2016، ص 36

[2] Charles Robert Ageron, Les Algériens Musulmans Et La France 1871-1919, Les Algériens Musulmans Et La France (1871-1919), PUF, Paris, 1968, p1072.

[3] عبد القادر بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي أطروحة نيل الدكتوراه في الريخ 46 الحديث و المعاصر بجامعة جيلالي لياسس بسيدي بلعباس السنة الجامعية 2015-، ص ، ص36.

عضو المجلس البلدي السيد: "عمر بوضربة" ليسلم عريضة باسم الجزائريين خاصة بالخدمة العسكرية يوم 3 أكتوبر 1908م والتي نصت على أنهم يقبلون بالتجنيد مقابل حصولهم على جملة من الحقوق السياسية والمدنية [1]، وتم تقديم تلك اللائحة إلى رئيس الوزراء الفرنسي "جورج كليمانصو"، والذي وعدهم بدراسة جدية للقضية الجزائرية [2]"

لا جرم أنَّ وزارة الحربية الفرنسية بالتنسيق مع حكومتها كانت عازمة على ترسيم قانون التجنيد الاجباري مهما كانت النتائج، وأمضت قدما في تطبيقه يوم 03 فيفري 1912م دون الاكتراث لعرائض الجزائريين أو وفودهم ،وما إن تم التوقيع عليه حق تلقى الحاكم العام "شارل ليتو " ( LuawdCharles) في الرابع والعشرين من نفس الشهر تعليمات بالتطبيق الفوري له، وتنفيذاً لذلك بعث هذا الأخير في 20 مارس من نفس السنة مراسلات إلى العمالات الثلاثة بخصوص استدعاء الشباب المعني بالتجنيد للحضور أمام لجان القرعة، على أن يتم ذلك في بعض البلديات التي تختارها الإدارة الاستعمارية لتجنب إثارة "الأهالي"[3].

**المطلب الثاني: دراسة القانون (مفهوم قانون التجنيد الإجباري 1912 ومراسيمه)**

لقد رافق هدم المقومات الحضارية للشعب الجزائري وتجريده من ممتلكاته مشروع آخر فريد من نوعه جيء به خصيصا لاستنفاذ الطاقات البشرية المتبقية عن سياسة الإبادة والتشريد والنفي، حيث اتخذ البرلمان الفرنسي في النهاية يوم الثالث من شهر فيفري شباط

[1] دحو فغرور وآخرون، فلسفة المقاومة سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، إصدارات وزارة المجاهدين الآمال للطباعة والنشر 2016م ، ص 141.

[2] فتيحة صافر ، حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900-1930م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر (مرقونة)، إشراف إبراهيم ،مهديد جامعة وهران1، السنة الجامعية: 2015- 2016م، ص35.

[3] عبد القادر بلجة ،مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي ،المرجع السابق، ص46.

فزارة المجاهدين ، هجرة الجزائرين نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال منشورات المركز الوطنيللدراسات البحث الجزائري ، 2007 ، ص 135

1912[1] قرار بإجبار الجزائريين في الجيش الفرنسي، جاء هذا القانون بعد فترة تضاربت فيها مختلف الآراء السياسية والعسكرية من خلال المشاريع الأولى التي تهدف إلى تجنيد الجزائريين، وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية بداية القرن العشرين، وذلك بصفة أن الجزائريين رعايا .فرنسيين. إذن فقانون 03 فيفري 1912 هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بغض النظر عن رفضهم له، وحسب تقرير وزير الحرب مليران" A.Milerand الموجه إلى رئيس الجمهورية ألبار" "فاليار"Falliere جاء نتيجة الحاجة الماسة لمضاعفة عدد المنضمين الأهالي في الجيش الفرنسي.[2]

قانون 03 فيفري 1912 الذي نشر في الجريدة الرسمية Le Mobacher يوم السبت20 مارس 1912 الذي يحتوي على ثلاثين ،بندا، مقسمة إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الإرادي وإعادة الانضمام، وهو يشمل البند الأول والقسم الثاني، والذي فيه التأكيد على الأحكام الواردة في سابقه، ويشمل البند الثاني،أما القسم الثالث وهو الذي يهمنا، فهو يشمل ثلاثة وعشرون ( 23) بندا (من البند الثالث إلى السادس والعشرين، عبارة عن أحكام عامة، بداية من أن المرسوم هو تكملة لنقص الانضمام الإرادي وأن تعيين العدد الإجمالي من مهم وزير الحرب. أما البند [ 03]. أما الإحصاء السنوي للشباب البالغين سن الثامنة عشر ويكون حسب البلديات، البند [ 08]، ويكون التجنيد لمدة ثلاث سنوات في حين يعفى الإبن أو الحفيد الوحيد المتكفل بوالدته الأرملة، أو اليتيم الذي يعول إخوة له أصغر منه [3].

1

[2]بن العقون عبدالرحمان بن براهيم،الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة،الفترة(1920_1936) ج1،ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب،1948،ص33.

[3]ناصر بلحاج،موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري1912_1916 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر جامعة بوزريعة ،المدرسة العليا للآداب واللوم الانسانية ،قسم التاريخ، 2004_2005،ص40.

وتتم عملية التجنيد بعد جمع الشبان الذين تم إحصاؤهم بعد عملية القرعة لاقتطاع العدد المحدد بند [ 17] ، وللمجند حق إيجاد بديل عنه شرط أن يكون قادرا على تأدية الخدمة[22] والذي لا يلتحق بالجيش. وقد تم تعيينه بالقرعة لمدة تجاوزت الثلاثين يوما يعتبر متمردا بند[ 23]. كما أكد المرسوم على أن الجزائريين سوف يحظون بنفس المعاملة التي يتعامل لها الجندي المنضم إراديا [1] ، ولهم الحق في منحة تقدر بـ250 فرنكا بند[25].

أما البنود [25] إلى [30] فتنص على منح الجنود القدامى امتيازات عديدة وحمل المرسوم في الأخير توقيع رئيس الجمهورية أ. فاليار، وزير الحرب ميران.

لكن بعد صدور هذا المرسوم أصبح النقاش قانونيا حول طبيعته وشرعيته وتعارضه مع القانون الفرنسي عامة، ظهرت معارضة شديدة من طرف أساتذة القانون حيث أكدوا أن مرسوم 03 فيفري 1912م. يتعارض مع القانون الفرنسي في عدة نقاط، وهي كالآتي: لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر ما من شأنه أن يجر الدولة في أعباء مالية دون مصادقة البرلمان، ومجلس الشيوخ على ذلك، والمادة الثامنة [ 08] من القانون الدستوري الصادر في24 فيفري 1875 لا تدع مجالا للشك فأي إلزامية قانونية تتطلب مصاريف مالية يجب أن يصادق عليها أولا من طرف السلطة التشريعية»، هذا ما جعل القانون غير صحيح من الناحية القانونية [2] .

بالإضافة أنه لا يمكن لمرسوم أن يناقض قانونا قد تم سنّه من قبل، كما أن تبديل أي قانون لا يكون إلا بقانون آخر مثله ، وليس بمجرد بسيط مثلما هو الحال بالنسبة لقانون التجنيد الإجباري، حيث كان الأهالي الجزائريون خاضعين لقانون مجلس الشيوخ الصادر في 14 جويلية 1865 والذي نصّ في مادته الأولى على أن: «الأهالي المسلمين المحتفظين بأحوالهم الشخصية يمكنهم الخدمة في الجيش الفرنسي البري والبحري»، وما يفهم من خلال

[1] ناصر بلحاج،موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري1912_1916 ،المرجع السابق ،ص41.

[2] المرجع سابق ،ص 42.

هذه المادة أن الأهالي المسلمين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية غير ملزمين بتأدية الخدمة العسكرية الإجبارية، وإنما بإمكانهم الانضمام إراديا، وبالتالي فإن تغيير صيغة التجنيد من حق إلى واجب يستلزم ذلك قانونا كاملا، لأن المرسوم قد يعدل في القانون لكن لا يبدله كليه، وتتم المصادقة من طرف السلطة التشريعية، وليس بمجرد مرسوم بسيط فقط.

**المطلب الثالث:.قانون التجنيد الاجباري 1912 بين الرفض والتأييد**

استعملت فرنسا سياسة الترغيب والترهيب في تجنيد الجزائريين، ولكي تحصل على ولاءهم سخرت له دعاية واسعة، لكنه قوبل بالرفض والسخط من الشباب الجزائري الذي نصحته جريدة "الحق الوهراني" بالهجرة هروبا من شره "، وتشير المصادر بأن الفترة ما بين (1912-1914م) قد تميزت بنشاط مكثف للنخبة الجزائرية، حيث نسجل تباين في مواقفها بين مؤيد ومعارض لفكرة التجنيد الاجباري، أما الكولون فقد عارضوا المشروع خشية حصول "الأهالي" على مزيد من الحقوق المدنية والسياسية.

**1 -موقف اللوبي الاستعماري...معارضة المشروع خوفاً على مصالحهم:**

لقد آثار هذا المشروع الكثير من الجدل والسجال عندما لقي معارضة شديدة من طرف اللوبي الاستعماري [1]، ومن ذلك راحت صحف الكولون تشكك في مدى قابلية "الأهالي " الانصياع للقواعد والضوابط العسكرية بالنظر إلى طبائعهم التمردية، كما دقت مقالاتها ناقوس خطر تدريبهم على الأسلحة والفنون الحربية وأبعاد احتكاكهم وتفاعلهم مع مختلف الأجناس والقوميات، مما سيؤدي حسها إلى الضغط والتصعيد نحو المزيد من المطالب الأخرى[2] .

[1] سعيدي مزيان، السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها، 1871-1914، ج1، ط 1 ، دار سنجاق، الجزائر، 2010، ص115.

[2] بوعلام بلقاسمي، سياسات التجنيد الاجباري للجزائرين في جيش الاحتلال الفرنسي بين 1845 -1945م"،حولية المؤرخ، ع 2002، ص 425

واعتبرت جريدة "الإسلام" أنَّ . حجج . غلاة المستوطنين ونوابهم في رفض تجنيد الجزائريين ما هي إلا تبريرات واهية، لأن هؤلاء موجودين منذ سنوات طويلة في الجيش الفرنسي وهم مخلصون في خدمته "[1]

**2-مواقف النخبة المفرنسة:**

الحقوق السياسية مقابل ضريبة الدم: لا غرو أنَّ قرار الخدمة العسكرية الإلزامية للجزائريين قد آثار غداة ترسيمه ردود فعل متباينة دعت كلها إلى رفض المشروع منذ مباشرة عمليات الإحصاء فـي العمالات الثلاثة، بما في ذلك موقف النخبة المفرنسة التي كانت تمثلها حركة الشبان الجزائريين والذين كان أغليم بلديين ومستشارين ماليين، وأطباء صحفيين ، وقد قبلوا بالتجنيد واعتبروه فرصة مواتية لتحقيق بعض المطالب في إطار الحقوق السياسية مقابل ضريبة الدم[2] ، ومن أبرز روادها الدكتور "ابن التهامي"، و"بوضربة"، و ابن رحال"،هذا الأخير دعا إلى ضرورة تحسين ظروف المجندين الأهالي، والسماح لهم بالارتقاء في الرتب العسكرية مثل الفرنسيين، مع الاعتناء بعامة الوطنيين بنشر التعاليم الفرنسوية والعربية بينها وتوسيع حرية الكتابة... وتقليل المغارم وتسهيل السلف... فنجد أن النخبة الليبرالية راهنت كثيرا على ذلك القانون لنيل مختلف الحقوق المدنية والسياسية، واعتبرت مشاركة المسلمين الجزائريين في الحرب العالمية الأولى فرصة ثمينة للتعبير عن ولائهم المطلق لفرنسا[3] ، وحري بنا التذكير بأن أفرادها كانوا عارفين بالسياسة وأمورها، ومطلعين

---

[1] ناصر بلحاج، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري1912_1916 ،المرجع السابق، ص48.

[2] جيلالي صاري محفوظ قداش المقاومة السياسية الطريق الإصلاحي والطريق الثوري 19541900م، تر:عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص 19.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 330.

الجمعي خمري حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930م) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، إشراف حسين حماد، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية: 2002-2003م، ص 16.

على أحوال أصحابها وأساليهم، كما كانوا لا يجهلون مأساة المسلمين في الجزائر ومدى تأثير القوانين الزجرية عليهم، حاسين بآلامهم وغير غافلين عن آمالهم، فهرعوا بعد صدور قانون تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي سنة 1912 م لخوض غمار المعركة السياسية، وكانت جريدة "الإسلام "العاصمية على غرار صحيفة "الحق" الوهرانية لسان حالهم ومنبر صوتهم بقيادة: الصادق دندان"، و"ابن التهامي" والذين أبديا استعدادهم لقبول التجنيد مقابل رفع قانون الأهالي ومختلف القوانين الاستثنائية الأخرى، والحصول على المزيد من الحقوق السياسية والمدنية ، وذلك ما يؤكده النائب المالي والبلدي "محمد بن صيام" مصرحاً: "إنني أرى أنه من المستحق مقابل تجنيد المسلمين توسيع وزيادة الحقوق السياسية بالنسبة إلهم، وبالطبع لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب ولا سيما الجنسية، وإنما تمنح للذين تتوفر فهم بعض الشروط الخاصة "[1] .

## المطلب الرابع: مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912 – 1916

### –مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري و أساس رفضهم له

### ـ ردود الفعل السياسية 1912–1914

لقد كان رد الفعل عند الأهالي اتجاه القضية الحساسة بارزا في بدايته عند العسكريين المتنورين و جماعة النخبة الذين كانوا مؤيدين لفكرة تجنيد الأهالي شريطة أن تكون وسيلة و غاية ينال بموجبها المتخرجون من الخدمة العسكرية حقوقا مدنية معتبرة و قد عبر أحدهم عن ذلك بقوله (( يجب أن تتضحة الحقوق مسبقا حتى نتخلص من كل مساومة فيما بعد)) [2].

[1] La Délégation de Ben siam", La Dépêche Algérienne, N° 8503

[2] ابراهيم بن العقون عبد الرحمان،الكفاح القومي والسياسي، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى ( 1920–1936)، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص 33.،ص33.

– فقد عرفت الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نهضة و حركة وطنية بالشكال جديدة و أساليب مختلفة تحولت شيئا فشيئا من العمل العسكري إلى العمل السياسي حيث أن قرار الخدمة العسكرية الإجبارية قد أثار سخطا عظيما في كافة أنحاء البلاد ، و تصدى له الجزائريون كونه سخرهم للدفاع عن دولة تضطهدهم و لا تعترف لهم بأية حقوق ، و يجعل المسلمين يقاتلون بعضهم في سبيل دولة غير مسلمة فحاولوا إلغاء القانون أو التخفيف من تغيانه بإصدار البيانات الشاجبة و بالتظاهر و التصادم مع الشرطة و اعتصام العديد منهم بالجبال كما في الأوراس أين شكلوا قواة مقامة شديدة بقيادة مسعود بن زلماط كما سيأتي التفصيل فيه في العنصر الموالي بالإضافة إلى هجرة الآف منهم إلى المشرق العربي فرارا من التجنيد الغاشم [1].

– وقد عبر المصلحون عن تناقض الجندية في الجيش الفرنسي تناقضا صارخا مع الدين الإسلامي و مدى الأخطار التي تنجر عنه من خلال مقالاتهم و تجمعاتهم وخطبهم ، كما عبر الجزائريون عامة عن رفضهم للتجنيد الإجباري بأشكال عديدة وهي المظاهرات الشعبية والعرائض و الوفود تحت تأثير جريدتي الحق و L'ISLAM على وجه التحديد. وفيما يلي سنتناول تفصيل كل هذا و غيره وسنحاول إبراز هذه الأشكال الجديدة للحركة الوطنية الجزائرية و تعامل الإدارة الفرنسية معها [2] أما الدكتور إبن التهامي و بوضربة و هما من جماعة النخبة فقد عبر عما يرجوانه من الخدمة العسكرية الإجبارية بقولهما (( لا بد من إلغاء قانون الأنديجينا )) و الحصول على المساواة في الضرائب و الإكثار من المدارس و عندها يكون الجزائريون مستعدين لدفع ضريبة الدم .

–في حين عبر سي محمد بن رحال و هو أحد الذين استجوبتهم لجنة التحقيق في 02 جانفي 1908 عن رأيه في مشروع التجنيد الإجباري بقوله (( إن قانون التجنيد العسكري

[1] رابح لونيسي و بشير بلاح و آخرون،تاريخ الجزائر المعاصر،دار المعرفة،الجزائر،2010،ص88.

[2] محمد صالح بجاوي، متعاونون و مجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830_1918 ط1 ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2009، ،ص378.

الإجباري سوف يظهر للوجود عاجلا أو آجلا و لهذا لا بد من تهيئة الأرضية المناسبة لذلك لمدة طويلة قبل أن تفكر فرنسا في تطبيقه إذ يجب قبول الأهالي في الوظائف الخاصة أولا و توسيع حرية الصحافة و تسهيل القروض للأهالي )) .

–و في هذا الظرف المضطرب كانت الجماهير العريضة في البلاد مفجوعة من مجرد الحديث عن مشروع التجنيد الإجباري و راح أكثرهم يتحدث عن مغادرة البلاد هروبا من التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي فغدت البلاد كلها تعيش حالة اضطراب خاصة أنه قد لوحظ بأن الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية هم أناس مستهترون بالقيم الإسلامية فهم يستبيحون شرب الخمر ويتجاوزون عن صيام شهر رمضان المعظم فصارت سيرتهم محل انتقاد العام و الخاص.

– وبالتمثيل النيابي و المساواة في التعليم و الضرائب وفرص العمل و التجنيس بالجنسية الفرنسية, و الإندماج في المجتمع الفرنسي لكن دون إشتراط التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين, عكس, ما نص عليه قانون مجلس الشيوخ لسنة 1865 – غير أنه كان بعض أعضاء حركة الشبان الجزائريين يرى أن حقوق المواطنة الفرنسية تتعارض مع الأحوال الشخصية وبعضهم الآخر وهم الأغلبية – يرون عدم تعارضها وبالتالي فقد كانوا يرون في التجنيد الاجباري فرصة للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية على الأقل بالنسبة للفئة المثقفة فقط حيث صرح النائب المالي و البلدي بحسين داي محمد بن سيام قائلا : إنني أرى أنه من المستحق مقابل تجنيد المسلمين و توسيع وزيادة الحقوق السياسية بالنسبة اليهم, و بالطبع لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب و لاسيما الجنسية الفرنسية وانما تمنح للذين تتوفر فيهم بعض الشروط الخاصة فيبدو أن بن سيام من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم أقلية متفوقة ومنفصلة عن أغلبية متخلفة من الأهالي البسطاء[1].

[1] ناصر بلحاج، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري1912_1916 ،المرجع السابق،ص47.

– ومن هنا يمكننا ان نستنتج الضعف الرئيسي لجماعة الشبان الجزائريين والذي يتمثل في عدم وجود قيادة او تنظيم فعال يوحد ارائهم . ولكن بالرغم من ذلك استطاع بعض الشبان الجزائريين ان يقوموا بصياغة عريضة سنة 1908 ويبعثوا بها الى الحاكم العام جونار وهم كل من المحامين بوضربة احمد وحاج سعيد مختار والدكتور ابن التهامي والقانوني بن علي فخار و الضابط قلاتي ( المتجنس بالجنسية الفرنسية ) وبدعم من بعض الفرنسيين الاحرار ناقشوا فيها قضية منح الاهالي حق المواطنة الفرنسية كمقابل للخدمة العسكرية الاجبارية وبعد صدور مرسوم 17 جويلية 1908 الخاص باحصاء الشباب الجزائري البالغ سن الثامنة عشرة واكثر قصد تجنيدهم ، وقد حاول الشبان الجزائريون العمل جماعيا للحصول على مقابل التجنيد من لدن الادارة الاستعمارية الفرنسية حيث شكلوا وفدا ذهب الى باريس ليسلم عريضة خاصة بالخدمة العسكرية والتي نصت على انهم يقبلون مبدا الخدمة لكن بمقابل حصولهم على الحقوق السياسية لكل المسلمين الاهالي وقاد الوفد عمر بوضربة عضو المجلس البلدي للعاصمة حيث التقوا برئيس الوزراء الفرنسي كليمانصو في 03 اكتوبر 1908 وقدموا اليه العريضة باسم الجزائريين وناقشوا معه مشروع التجنيد الاجباري وطرحوا عليه مطالبهم.[1]

– وقد عبر الجزائريون عن رفضهم للتجنيد العسكري الإجباري للأهالي بأشكال وصيغ متعددة و هي الشغب في الشوارع العرائض ، الوفود المختلفة ، الاختفاء و كلها أشكال كانت مؤيدة و موجهة بحملة دعائية عنيفة قامت به الصحف الوطنية كالحق الإسلام الرشيدي .

– فجماعة الشبان الجزائريين بالرغم من أنهم قد تخرجوا من المدارس والجامعات الفرنسية و المتشبعين بالثقافة الغربية إلا أنه لم يتبنوا أفكار الغرب و ثقافته ووسائل عيشه فحسب بل سعوا إلى نشر ذلك في أوساط المجتمع الجزائري أيضا قصد إخراجه من أضغان الجهل

[1]ابراهيم بن العقون عبد الرحمان،الكفاح القومي والسياسي ،المرجع السابق،ص 34.

والتخلف وتطويره و جعله مجتمعا حديثا و متقدما في إطار مبادئ الديمقراطية و العدل والمساواة الفرنسية ، كما كانوا يطالبون بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين ، و بإلغاء قانون الأهالي و غيره من القوانين الاستثنائية [1].

[1] ابراهيم بن العقون عبد الرحمان،الكفاح القومي والسياسي ،المرجع السابق،ص 39.

## الفصـــــــل الثالث: مواقف النخبة الإصلاحية المحافظة من قانون الأهالي و قانون التجنيد الإجباري

**المبحث الأول: موقف عبد الحليم بن سماية**

**المبحث الثاني: موقف عمر راسم**

**المبحث الثالث: مواقف وجوه نخبوية أخرى عمر بن قدور الجزائري المفتي السعيد ابن زكري...):**

## الفصل الثالث: مواقف النخبة الإصلاحية المحافظة من قانون التجنيد الإجباري و قانون الأهالي

بين الرفض والتحفظ عليه لتعارضه مع الدين الإسلامي: تُطلعنا أدبيات النخبة الإصلاحية المحافظة أن أقطابها كـ"ابن سماية"، "عمر راسم"، و"عمر بن قدور"، وغيرهم قد نظروا إلى قرار الخدمة العسكرية الإلزامية للجزائريين بنظرة دينية بحتة [1]، واعتبروا أن التجنيد في صفوف قوة أجنبية يحمل في طياته تعارض صريح مع مبادئ العقيدة الإسلامية، لأن المجند الجزائري يُزج به في ميادين القتال ضد إخوته في الدين والعرق (المغرب الأقصى والدولة العثمانية) [2]، ومن هذا المنطق عارضوا مشاريع التجنيد الإجباري وتساءلوا في نفس الوقت: لماذا بدلا من أن تفكر فرنسا في تجنيد الجزائريين تسعى لنشر مصابيح العلم النافع بين أفرادها لتضيء على أفكارهم؟، وبموقفهم هذا استطاعوا أن يحصلوا على ثقة ودعم فئة كبيرة من الجماهير بفضل بلوغ أفكارهم الإصلاحية المنشورة عبر الجرائد والصحف، ومن خلال منابر المساجد، ومجالس الوعظ والإرشاد، وكذلك عبر قنوات النوادي والجمعيات الثقافية والتربوية مما أثار مخاوف وقلاقل الإدارة الاستعمارية [3].

### المبحث الأول:.موقف الشيخ عبد الحليم بن سماية

تزعم حركة المعارضة للقانون من حسن حظ الجزائر، ومن عناية الله بها أنه رزقها في وقت واحد مطلع القرن العشرين – جماعة من العلماء الفحول المخلصين ذوي الغيرة الكاملة على اللغة العربية والدين الإسلامي، فعملوا على إصلاح النفوس، والقضاء على شرور الاستعمار، ومن هؤلاء الأقطاب الشيخ "عبد الحليم علي ابن سماية بن عبد الرحمن بن حسين خوجة" (1966–1933)والذي يعتبر من أعلام الجزائر الذين كانت لهم بصمات

[1] حياة ثابتي، الحرب العالمية الأولى 1914 1918 وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة وهران السنة الجامعية: 2005 2006م، ص23.

[2] ناصر بلحاج،، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري1912_1916 ، المرجع السابق، ص59.

[3] سعيدي مزيان، السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها، المرجع السابق، ص 126.

في الحياة الثقافية وتأثيرات عميقة في بعث الحركة الإصلاحية بها، وشكل مع مجموعة من العلماء أمثال"عبد القادر المجاوي"، "مصطفى بن الخوجة"، "أبو القاسم الحفناوي"، "صالح بن المهنا"، "المولود بن الموهوب"،" حمدان الونيسي – الصفحة الأولى في سجل الحركة الإصلاحية الجزائرية، حيث لهم فضل السبق في شق الدرب الذي سار عليه الشيخ "عبد الحميد بن باديس" وتلامذته بعدهم في مسيرة جمعية العلماء المسلمين، ومن المتفق عليه أن الشيخ كان واحداً من المشكلين لكتلة المحافظين التي تعاطفت مع فكرة الجامعة الإسلامية التي نادى بها الشيخ جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، وتعاونوا مع مجموعة من السياسيين المتنورين أمثال محمد بن رحال"، و"الشريف بن حبيلس".. للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والسياسة للجزائريين، فطالبوا **بإلغاء قانون الأهالي** ، وإعادة نظام القضاء الإسلامي، واحترام التقاليد الجزائرية ، والسماح لهم بحرية التنقل والهجرة خاصة إلى المشرق العربي ". وتشير كثير من الأبحاث التاريخية بأن الشيخ ابن سماية " كان يكره الاستعمار الفرنسي والفرنسيين، ويحاول السخرية منهم، ويشعرهم بأنه في وطنه وبأنهم الغرباء، وكانت الحكومة الفرنسية لا تمسه بأذى خوفا من ثورة المسلمين علما، ف هو معلمهم وزعيمهم وأعطى نفسه لهم، ورغم كره الإدارة الفرنسية له فإنها في نفس الوقت كانت تكن له احتراما وتقديرا لعلمه وحكمته ومكانته، كما عرف الشيخ بثباته على المواقف الوطنية، وإخلاصه لمبادئه التي يؤمن بها، ولم يثنه عن ذلك غطرسة الإدارة الاستعمارية وبطشها [1] . كما عرف الشيخ العاصمي بالثبات على المواقف الوطنية، وإخلاصه لمبادئه التي يؤمن بها، ولم يثنه عن ذلك غطرسة الإدارة الاستعمارية وبطشها، ومن المواقف التي تسجل له موقفه من مسألة التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي على أعتاب الحرب العالمية الأولى، ومن خرجاته الجريئة ضده هو إصداره لفتوى دينية سنة **1911م** تقضي **بتحريم تجنيد الجزائريين** في صفوف قوة أجنبية كافرة ضد قوة مسلمة، خاصة وأن فرنسا كانت تتطلع

[1] محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1 ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص125.

لاستعمار المغرب الأقصى، وتستعد لمواجهة عسكرية مباشرة مع الدولة العثمانية، كما أنَّ أداء الخدمة العسكرية يؤدي حسب "ابن سماية" إلى انطباع المجندين بانطباعات أجنبية فاسدة، وأخلاق دميثة، فيخرجون وهم يزدرون بعقائد آبائهم، ويسخرون من طبائعهم، ويبثون في قومية الأمة وديانتها جراثيم الضعف والانحلال، حق يؤول أمرها إلى التلاشي والاضمحلال، ويؤكد ذلك مدى تشبعه بالقيم الوطنية وأفكار الجامعة الإسلامية، ومحاربته للأفكار الاندماجية التغريبية [1] ، ومن أبرز المواقف الثابتة التي تسجل له مناهضته لمسألة التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي على أعتاب الحرب العالمية الأولى، حيث تزعم حركة المعارضة لهذا القانون في جلسة اجتماع عمومي " [2] بالمجلس البلدي بمدينة الجزائر يوم 25 جويلية 1911م، والتي حضرها أعيان العاصمة لأخذ انطباعاتهم حول المسألة، وتكلم " ابن سماية" في جمع غفير ، وأمام كبار الضباط الفرنسيين مدعما رأيه بما جاء في كتب الشريعة، ونصوص القرآن والسنة [3] .

وتفيد الأبحاث التاريخية بأن معاصره الصحفي "عمر" ابن قدور الجزائري" رصد وقائع هذه الجلسة التاريخية، والتي افتتحها رئيس البلدية السيد "دوغلان" مصرحاً: "إن الحكومة الفرنسية رأت الآن أن تحشر أبناء المسلمين المراهقين تحت لوائها الحربي تنفيذاً لمشروع المسيومسيمر وزير الحربية الحالي، وأنها وجهت إلى الوالي العام في هذا الشأن أمرا تحثه على استشارة المجالس البلدية في الأقطار الجزائرية"، وأضاف "ابن قدور" بأنه بعد إتمام شيخ المدينة مقاله اعتلى "عبد الحليم ابن سماية" منبر الخطابة، وراح يسأل الجمهور ما إذا كان يرضهم أن يتكلم باسمهم بخصوص الموضوع قائلاً: "تريدون مني أن أتكلم بالنيابة، أم لا تريدون ذلك فأصمت؟ فأجابه الملأ بلسان واحد: تكلم يا أستاذ، فتقدم جنابه في الكلام

[1] صالح خرفي، الجزائر والأصالة الثورية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 151-153.

[2] الطاهر عمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900-1940)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، السنة الجامعية: 2003/2004، ص 240.

[3] ناصر بلحاج، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري1912_1916 ، المرجع السابق، ص60.

شروعا جميلا، وأتى على خط مستقيم، واستدل بآيات قرآنية على أنَّ المسلمين إذا أرادوا الخدمة العسكرية للدولة الفرانسوية لا يكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة، ولو نالوا من الحرية ما يحول نباءهم التربع في دست رئاسة الجمهورية، ودعا جنابه إلى أنَّ الحرية والحقوق السياسية إذا ما منحت للمسلمين مقابل تجنيدهم تكون هناك الضربة القاضية على القومية الدينية والجنسية إذا يقع اندماجهم بالأمة الفرنسوية نهائيا [1].

ولما استرسل "ابن سماية" في خطبته محتجاً ومعارضاً للقانون، ومدعماً وجهة نظره بنصوص الشريعة الاسلامية انبرى له فئة من الحاضرين مقاطعين له، ومخاطبين رئيس المجلس البلدي بأن "ابن سماية" قد أسهب وخرج عن موضوع التجنيد الاجباري، على حين أنَّ المسألة لا علاقة لها بفلسفة القرآن، ورد عليم الأستاذ "عبد الحليم" مخاطبا السيد "دوغلان "إني أتكلم مع رجل عالم يدري الأمور ويتبصر فيها، فذروني أتكلم مع جنابه، وإلا فتكلموا أنتم معشر الخشب المسندة"، ويذكر "ابن قدور" أنَّ الشيخ "ابن سماية" شرع مغادرا قاعة المفاوضات فاسترجعه رئيس المجلس البلدي قائلا له: " أنت الذي تتكلم وإني لا أصغي لأحد دونك من هذه الجماعة، وإني لمسرور بك جداً"، فعاد الأستاذ وواصل إكمال كلامه، ولما أتمه صاح العيان بأنهم موافقون تمام الموافقة على كلامه بالرفض التام للتجنيد سواء بالحقوق السياسية أو بدونها، ومن بينهم المفتي الحنفي "محمد ابن قندورة"، وبحسب صاحب جريدة الفاروق فإن خطبة "ابن سماية " التي تملأ نحو ست صفحات كانت وثيقة وطنية صريحة لم يكن أجراً منها، ولا أثقل وطأة من أية معارضة في العهد الاستعماري [2]، والظاهر أنَّ الشيخ "عبد الحليم" كان متشبعا بالقيم الوطنية وبأفكار الجامعة الإسلامية، فنظر إلى المسألة بنظرة دينية واجتماعية بحتة، ومن أهم الاعتبارات الدينية والاجتماعية لرفض قانون التجنيد الإجباري حسب ما أورده في هذا الاجتماع نذكر:

[1] عمر بن قدور الجزائري، "الرفض الأخير لمشروع التجنيد الإجباري"، جريدة المشير ،ع 31، 10 سبتمبر 1911م.

[2] عبد الرحمن ابن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، ج1، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م، ص 37 وما بعدها.

1-عدم قدرة المجندين المسلمين على ممارسة شعائرهم الدينية بإجبارهم على الإفطار في رمضان وتأخير الصلاة

2-محاربة إخوانهم المسلمين وهذا ما يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي.

3 تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع مكون من طبقتين متمايزتين: المجندون وغيرهم [1]

ومنه نستشف أنَّ "ابن سماية" رفض القانون من أساسه للاعتبارات الدينية والاجتماعية السالفة الذكر، وجاء رفضه عندما كان مشروعاً قبل صدوره، واتسم موقفه بالشجاعة والجرأة حيث جهر به علنيا وأمام المسؤولين الفرنسيين، ونال اعجاب وتقدير المصلحين والجماهير، وفي المقابل لم نعثر على مواقف مشابهة له بعد صدور القانون ولعل ذلك يعود لسيف الرقابة الاستعمارية عليه.

**المبحث الثاني: موقف عمر راسم**

من المعارضة المبطنة إلى العلنية للقانون ارتبط اسم المصلح الثائر "عمر راسم" في تاريخ النهضة الجزائرية الحديثة بمجالات متعددة، فقد عُرف بمحاولاته الرائدة في إنشاء صحافة وطنية ملتزمة، وتميّز بأفكاره الإصلاحية الثورية بما كان ينشره من مقالات نارية حادة، واشتهر في عالم الفن بخطه العربي المغربي الجميل وبرسومه الزخرفية الرائعة فلقد كان خطاطا ورساما وصحفيا، ومصلحا دينيا واجتماعيا من الطراز الأول، كان شعاره المحاربة في سبيل الإصلاح الديني والاجتماعي على مذهب الشيخ "محمد عبده"، واعتبره "محمد صالح الجابري" أول الكتاب الجزائريين الذين شاركوا في تحرير الصحف التونسية في بداية القرن 20م .

ومن غير شك أنَّ "عمر راسم" قد عرف قيمة الصحافة وقتها وحاجة الجزائر لها فأنشأ سنة 1908م صحيفة نصف شهرية (جريدة الجزائر)، غير أنَّ تجربته كانت قصيرة

[1] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 149-150.

وفاشلة، وذلك لأنَّ السلطات الاستعمارية منعت صدورها بعد ظهور عددين منها فقط، نظرا لما تحمله من أفكار إصلاحية، وخوفا من التأثير الذي قد تحدثه في أوساط الجماهير الجزائرية، وتشير الأبحاث التاريخية أنَّ المصلح الثائر قد أبان عن موقف وطني مشرف، وعن وعي وإدراك كبيرين بكل ما يحيط بأمته، ولم يتوقف نشاطه الصحفي بتوقيف صحيفة الجزائر سنة 1908م، بل راح يتعاون مع "عمر بن قدور" على إصدار جريدة "الفاروق" سنة 1913م، قبل أن يقرر إصدار جريدة خاصة به من جديد فأنشأ في نفس السنة جريدة "ذو الفقار"، وكان ينشر فيها مقالاته باسم مستعار "ابن المنصور الصنهاجي"، مركزاً في مقالاتها على الدعوة إلى الإصلاح على طريقة المصلح الكبير "محمد عبده، ولم يظهر منها إلا أربعة أعداد كان آخرها في 28 جوان 1914، حيث تم وقف صدورها من طرف الإدارة الاستعمارية متعلّلة باندلاع الحرب العالمية الأولى.[1]

ليس غريبا والحالة تلك أن تقوم الإدارة الفرنسية بسجنه لآرائه المعادية لها، والتي اعتبرتها أنها محاولة لتأليب الشعب الجزائري على الثورة علها، وأدخل السجن سنة 1915م، وبقي فيه إلى غاية سنة 1921م، ليذوق به ألوانا من العذاب النفسي، والذي سيؤثر فيه وفي منهجه وفكره النوري لاحقا [2] ، وكان السبب المباشر لإدخاله إلى الزنزانة حسب ، "سعد الله" هو وقوع رسالة بعثها إلى جريدة الشعب المصرية وقعت في أيدي المخابرات البريطانية،والتي أطلعت أختها الفرنسية على مضمونها، الذي يدعو المسلمين إلى عدم الركون إلى أعدائهم، حيث كانت آنذاك الحرب العالمية الأولى مشتعلة، وكانت الدولة العثمانية طرفا فيها [3]

ومن القضايا التي شغلت قلمه في عهد شبابه قبل سجنه قضية فرض **التجنيد الإجباري**، والمتتبع لموقفه يتوقف لبدايته المعتدلة تجاهه، حيث يسجل عدم جنوحه إلى

[1] جمال قنان، "مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة "، المصادر، العدد 3، السداسي الأول، 2004، ص77

[2] أبو عمران الشيخ وآخرون معجم مشاهير المغاربة، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 2000، ص233.

[3] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص286-287.

التطرف والمعارضة مباشرة له، بل طرح المسألة بفطنة كبيرة، مفضلا على ذلك أسلوب المناهضة المبطنة، والمساومة الرصينة، واستغلال الفرصة لإظهار الحالة التي وضع عليها الجزائري المدعو للوقوف جنباً إلى جنب مع الفرنسي في ميدان القتال، واقترح لهذا الغبن مساواته به في فرص الحياة مقابل دعوة السلطات له مشاركته إياه فرص الموت، وذلك من خلال كتاباته الصحفية التي أرسلها إلى أعمدة الصحافة التونسية، حيث قدم نفسه مواطنا غيورا على وطنه ومجتمعه،وناطقاً باسم الجماهير المضطهدة، ومن ذلك رأى أنه من الضروري كتابة رسالة مفتوحة إلى المسؤولين الفرنسيين بعنوان (رأي حر) على صفحات جريدة التقدم سنة 1907م ، طالب من خلالها الإدارة الفرنسية بتقديم ضمانات كافية لكي يستجيب الشباب الجزائري للتجنيد، وذلك بمنحه كل الحقوق التي تؤهله ليكون جنديا مقاتلا قبل أن تفكر في مباشرة القانون، كما يتوجب علها العمل على تثقيف الشعب ورفع غشاوة الجهل عنه للتخلص من التعصب والأوهام، وجاهر بأفكاره الإصلاحية مخاطبا الإدارة الفرنسية بهذا الصدد: "نحن شباب الجزائر ورجال المستقبل تسوؤنا جهالة أبناء وطننا وحالة أبناء جنسنا الراهنة التي لاشك أنها تسير بهما إلى الاضمحلال إذ هم إلى الهمجية أقرب، لذلك يجب أن: "تنشئ المدارس في كل قرية و دشرة فتجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا، وتؤسس المدارس الصناعية لترتقي بالصناعة الجزائرية، وتنظم التجارة، وتفرض فنون المحاسبة، ومسك الدفاتر في بعض مراحل التعليم، وتشرك الأهالي في الوظائف حسب مؤهلاتهم العلمية، وتنمح الجزائريين حرية الفكر، وتبيح ممارسة صناعة الصحافة للمسلم لما في ذلك من تثقيف للعقول وسلامة للقلب"، ثم يخلص إلى نتيجة مفادها أنَّ وجوب المساواة بين الجزائري والفرنسي في الحزن والفرح لأن "شهامة العربي لا تسمح أن تكون نفسه متساوية في الموت مضطهدة الحقوق في الحياة[1]، وتفيد بعض الكتابات التاريخية أنَّ موقف "عمر راسم" من قانون التجنيد الإجباري سرعان ما تحول من المعارضة الخفية إلى

[1] عمر راسم، "الجزائر لحضرة مراسلينا"، جريدة التقدم، 26 ديسمبر 1907م.

المعارضة المباشرة، حين غلبت عليه حماسته الوطنية وغيرته الدينية دون أن يأبه لما قد ينجر عن تصريحاته وآراءه من عواقب وخيمة، واتخذ من أعمدة جريدة الحق الوهراني منبراً للتصدي للقانون، وفضاءً لتبيان انعكاساته السلبية على المجندين الجزائريين، ولم يكتف "راسم" بالقلم والكلمة بل تعداه إلى تعليق الملصقات والمناشير الحائطية المعادية لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية في الساحات العمومية لمدينة الجزائر .

**المبحث الثالث: .مواقف وجوه نخبوية أخرى عمر بن قدور الجزائري المفتي السعيد ابن زكري...):**

كان "عمر ابن قدور الجزائري" كان بدوره من الأفذاذ الأوائل الذين تابعوا واهتموا بمسألة التجنيد الاجباري، وبرزت آراءه القريبة من آراء "عمر راسم" من خلال كتاباته الصحفية الغزيرة بداية من سنة 1908م، ومنها ما كتبه في جريدة التقدم التونسية حين راح يطالب بمنح الحقوق السياسية قبل الإقدام على تطبيقه، ومحذراً في نفس الوقت من تداعياته قائلاً: ".. اعلموا أنكم مهما أقدمتم على هذا الأمر الذي يهددنا بخطر عظيم، لا بد أن تضطروا المنح الحرية للمسلمين حق في الانتخاب النيابي [1]..". ثم كتب مقالاً آخر بنفس الجريدة وجهه للحكومة الفرنسية شارحاً فيه الأسباب الدينية والاجتماعية التي تجعل إخوانه يرفضون قرارها بتجنيدهم، لأنه في ذلك انتهاك لدينهم وتعدى على قيمهم الأخلاقية، حيث أكد أن الجزائريين يرون إذا ما صارت الخدمة العسكرية إجبارية على المسلمين، فمن المحال أن تبقى سياسة الاستعباد والاسترقاق قاضية على الأهالي، وضاربة أطنابها عليه، وبالتالي فلابد من أن تستبدل الحرية بالمساواة حق في الانتخاب النيابي.

ويضيف الكاتب: "يبقى الفكر الغالب على المسلمين عندنا هو عدم الرضوخ لأداء الخدمة العسكرية، وغاية المقاومة أنهم يهاجرون الأوطان ويقصدون الشرق، بدلا أن يجهزوا

[1] عمر بن قدور، جريدة التقدم، ع29، 25 مارس 1908م.

في البعوث والتجنيد.. أما إذا ما تم إجبارهم على الاستجابة لنداء التجنيد فلابد على فرنسا مراعاة دينهم ومشاعرهم، بإفراد العساكر المجندين في جيشها بتراتيب خاصة لهم القيام بما يجب القيام به من العبادات، ومنحهم قوانين مشتركة لقوانين العساكر الإسلامية الروسية، من وجود المساجد في الثكنات وأئمة يؤدون بالعساكر الصلاة في أوقاتها، مع تعليمهم أركان الدين ولوازمه ، وبمجرد طرح الحكومة الفرنسية لمشروع "ميسيمي " للمصادقة عليه سنة 1911م عمد "ابن قدور" إلى مقاومته، وتوعية الجزائريين بخطورة ما سيترتب عنه، وهو ما بينه في صفحات جريدة الحضارة التركية، ثم أعاد نشره في المشير التونسية، وعلل موقفه الرافض للخدمة العسكرية الإلزامية لكون فرنسا لا يمكن أن تفرضها على الجزائريين، ليس لخشية هؤلاء من الموت، بل لتمسكهم الشديد بالدين الإسلامي وفرائضه، وتساءل "ابن قدور" قائلاً: "هل يعقل أن تدفعهم إلى محاربة إخوانهم في الدين كالمراكشيين؟[1]

ثم واصل "عمر بن قدور "كتاباته مخاطبا فرنسا ومنتقدا سياستها فيما يخص التجنيد قائلاً: "هل من المعقول أنَّ الحكومة الفرنسية إذا حشرت أبناء المسلمين تحت لوائها العسكري تعني بذلك الاعتقاد الأرسخ في قلوهم، فتزيده قوة ورسوخا بإجبارهم على الصوم والصلاة في أوقاتها، سواء كانوا في الثكنات أو في مواطن الوغى"، وأضاف: "لقد أنجبت رجالا يرموننا في كل وقت بالشظايا المرحقة والقنابل، أفلا يحق لنا أن نتذمر من هذا السلوك العجيب ؟ لا سيما ولك الأمل في تنمية قوى التفرنج بتعليم أبنائنا في الثكنات، وإخراجهم إلينا أعداء الداء بعد أن كانوا أبناء أصدقاء ، وعندما أدرك ابن قدور" أنَّ فرنسا ستطبق قانون التجنيد لا محالة، وأنه أصبح حقيقة لا مفر منها، راح يطالب إدارة الاحتلال بضرورة تحسين أحوال المسلمين، والتوسيع من دائرة تمثيلهم النيابي.

[1] عمر بن قدور الجزائري، "هفوات الأوروبيين"، المشير، ع32، 17 سبتمبر 1911م.

**خاتمة:**

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بقانون الأهالي وقضية التجنيد الأجباري وتأثيره ما على المجتمع الجزائري المسلم والتي تطرقنا فيها إلى جوانب عديدة أثناء وقبل وبعد صدوره ما، والتي أكدنا فيها بوضوح على التشريعات الصادرة في تلك الحقبة الزمنية والتي كانت ردعية وزجرية وقاهرة ومنافية لكل المبادئ الإنسانية أثناء تطبيقها على المجتمع الجزائري، فللقانون الأهاليو التجنيد الإجباري كانا وما تم إصداره من قوانين أخرى جميعها شكلت أحد أبشع القوانين العنصرية التي فرضتها السلطات الإستعمارية فرضا عليهم وعاملتهم بمقتضاها بإعتبارهم جنس متمرد لا يستحق إلا الإستعباد، حيث جاءت هذه القوانين لإضفاء طابع الشرعية على جميع الممارسات القهرية التعسفية والتي لبشاعتها أطلق عليها القوانين الخاصة أو القوانين الإستثنائية بدافع فرض النظام العام بكل الوسائل والأساليب الهمجية والوحشية أرهقت الشعب الجزائري وعملت على خدمة المستوطنين، والذين بدورهم إستغلوا السلطات الممنوحة لهم وتفننوا في قهر وإضطهاد الشعب الجزائري. وعليه نستخلص مجموعة من النتائج:

– سعت فرنسا منذ بداية الإحتلال على جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ منها ودمج المجتمع الجزائري بالفرنسي.

– أصدرت فرنسا العديد من القوانين الزجرية التي هدفت بموجبها إلى فرض سلطتها على الجزائريين خاصة بعد إصتطدامها بمقاومات شعبية عنيفة أثناء توغلها في المناطق الداخلية.

– بعد تحول الجزائر من النظام العسكري إلى مرحلة الحكم المدني، حاول المعمرون فرض سلطتهم على الشعب الجزائري، فما تم ذلك إلا بإصدار مجموعة من القوانين التي تخدم مصالحهم.

– أصدرت قانون الأهالي في 28 جوان 1881، والذي حمل في طياته جملة من الإجراءات

العقابية ضد الجزائريين.

– إحتوى قانون الأهالي على جملة من المخالفات الإضطهادية تم بموجبها معاقبة الجزائريين بالتغريم النفي أو السجن.

– منح قانون الأهالي الحكام الإداريين حق ممارسة السلطة القضائية ومعاقبة الجزائريين المرتكبين للمخالفات الواردة ضمنه.

– إرتكز قانون الأهالي على مبدأ المسؤولية الجماعية في فرض العقوبة، فكانت القبيلة تتحمل كلها مسؤولية المخالفة التي يرتكبها الفرد الواحد منها.

– صدرت عن السلطات الإستعمارية عدة قوانين زجرية أخرى، كان قانون الأهالي القاعدة الأساسية لتطبيقها، أهمها قانون التجنيد الإجباري وقوانين الغابات.

– قوانين الأهالي والأنديجينا الصادرة إبتداءا من عام 1881م والتي هي جملة من النصوص التي وضعتها الإدارة الفرنسية في الجزائر بغرض فرض النظام والإنضباط في صفوف الجزائريين، والهدف منها زجر وقمع المسلمين الجزائريين والسيطرة عليهم وإخماد ثوراتهم، كان صدورها إبتداءا من عام 1881م لكن طبقت قبل هذا التاريخ منذ التواجد الإستعماري الفرنسي في الجزائر عام 1830 نستنتج من خلال هذا القانون أن فرنسا طبقت مفهوم العبودية في الجزائر بطريقة غير مباشرة رغم أنها نادت بالعدالة الحرية المساواة، من خلال الثورة الفرنسية عام 1789م، إضافة الى أن القانون دليل قاطع على العنصرية الفرنسية، والمساس بالكرامة الجزائرية من خلال إصدارها لقانون 1882م الخاص بالألقاب.

– تأثر المجتمع المسلم الجزائري بقانون الأهالي الصادر من طرف السلطات الإستعمارية، فقمعت واضطهدت وسلبت منه أرضه وأفقر تماما.

– يعتبر الكثير من المؤرخين بأن قانون الأهالي ساهم بشكل كبير في تغير تركيبة المجتمع الجزائري، وكذا العديد من النشاطات التي كان يقوم بها ومن بينها تحوله من النشاط الزراعي إلى العمل بأجر لدى المعمرين.

– إن السياسة الإستيطانية نجحت في تحقيق أهدافها في المجال الإجتماعي وذلك بتحطيم التوازن الإجتماعي الذي كان قائما.

أدى إعتماد السلطات الفرنسية لهذه السياسات التعسفية إلى إستنزاف ونهب الثروات الجزائرية من خلال إصدار مجموعة من القوانين الجائرة والممارسات القمعية في حق المجتمع الجزائري الأعزل.

_أما تجربة التجنيد الإجباري في الجزائر فكانت محطة هامة شاهدة على السياسة الإستعمارية التي استغلت كافة الموارد المادية والبشرية خدمة لأهدافها الإستراتيجية ، فقد تمكنت من استغلال ظروف ما قبل الحرب العالمية الأولى فأصدرت قانون تجنيد الجزائريين إجباريا وبأعداد كبيرة ، معتمدة على أساليب إغرائية ودعاية مادية ودينية.

_ هدفت فرنسا من وراء ذلك تحقيق أهدافا متعددة كتخفيف المصاريف العسكرية وإفساد العلاقة بين المجندين الجزائريين وبين بقية السكان ومحاولة إبعادهم عن تقاليدهم الاجتماعية وعزلهم عن بيئتهم الطبيعية و الإجتماعية ، ومنع الشباب الجزائري من دعم المقاومات الشعبية ، وخوض الحرب بمقاتلين يعرفون طبيعة إقليمهم.

_ رغم الإغراء والإجبار فقد رفض الجزائريون التجنيد من خلال إرسال الوفود والعرائض وتقديم الشكاوي و التظاهر و الإختفاء و الهجرة والفرار بل حتى بالثورات والإنتفاضات ، مما استوجب اتخاذ فرنسا عدة اجراءات كتشديد الهجرة نحو الخارج أو أداء فريضة الحج ، واستصدار الفتاوى الإسلامية وتطبيق سياسة القوة والقمع .

# مـــلاحـــق

الملحق رقم 01 : العلامة عبد الحليم بن سماية

[1] جيلالي صاري ، بروز النخبة الجزائرية ( 1850 – 1950م)، تر عمر المعرابي، وزارة المجاهدين الجزائر ، 2010،

الملحق رقم 02 :[1] صورة عمر راسم

[1] محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية. ط1. ج1. ص 344

# الملحق 03: نص مرسوم 23 مارس 1882 (باللغة العربية)

**في يوم السبت 19 جمادى الأولى 1399**

**يوم السبت 8 أفريل 1882**

**أوامر رسمية**

**قانون شرعي يلزم المسلمين الجزائريين باتخاذ ألقاب أهلية خاصة بهم:**

إن مجلس أعيان الجمهورية ومجلس نواب العامة قد وقعا على القانون الشرعي التية فصوله وأمر رئيس الحكومة الجمهورية بتنفيذه.

**الباب الأول: كيفية اتخاذ ألقاب الأهلية:**

**الفصل 1:** سيجره العمل باتخاذ المسلمين الجزائريين ألقابا أهلية تخصهم

**الفصل :2** أول ما يفتتح به العمل هو أن كل بلدة وكل قسم من بلدة لا بد أن يجري فيها إحصاء الأهالي المسلمين على يد الازدياد والزواج والوفاة المعلومين وإلا على يد أمين يكلف بخصوص ذلك ثم تثبت محصولات الإحصاء في دفتر أصلي له نظيران يذكر فيه الاسم المخصص لكل فرد في الدفتر واسم أبيه وحرفته وسكناه وكذا سنه وميلاده أن أمكن.

من المسجلين

**الفصل 3:** إن كل مسلم ليس له أب ولا جد ولا عم ولا أخ كبير لا بد له أن يحتار لنفسه لقبا أهليا بمجرد إيجاد الدفتر الأصلي المذكور وأما إن كان له أب أو جد أو عم أو أخ كبير فاختيار اللقب الأهلي هو للأول ثم الثاني ثم الثالث وإن اتفق أن المسلم الذي يحق له اختيار اللقب الأهلي غايب عن الولاية الجزائرية فينتقل حقه لمن يليه فى القرابة من عايلته ماعدا إن كان محجورا بهذا الحق يصر لمن هو تحت الحجرة.

**الفصل 4:** إذا كانت العايلة التي يشملها اللقب الأهلي لا يحتوي إلا على النساء فاختيار اللقب الأهلي يول للام أو للجدة وإلا فلكبيرة الأخوات على مقتضى القاعدة التي تضمها الفصل الثالث أعلاه.

**الفصل 5:** إذا اتفق من له اختيار اللقب الأهلي ان أبى من اتخاذ لقبا أهليا كان قد اختاره قلبه شخص أو أشخاص أو تجنب منه أو صمم على اتخاذه فالأمين المشار إليه المكلف بتقيد الألقاب الأهلية يضيف إلى اسم من ذكر اللقب المعين في الدفتر الأصلي.

**الفصل 6:** ان اللقب الأهلي يضاف في الدفتر الأصلي إلى الأسماء المسمى بها المسلمون الآن ثم بعد وقوع الموافقة على أعمال كاتب الازدياد والزواج والوفاة المعلوم أو الأمين المشار إليه على وفق ما تضمنه الفصل 13 الأتي بيانه فيصير الدفتر الأصلي هو دفتر الازدياد والزواج والوفاة ويرسل نظيراه إلى شيخ البلد نعنى المير وهو يقيد فيه رسوم الازدياد والزواج والوفاة الخاصة بالمسلمين الواقعة منذ افتتاح التقيد ويحفظ لديه أحد النظيرين ويبعث الأخر إلى عدالة محكمة الشؤون المالية الموجودة في الدايرة ثم يستخرج من الدفتر المذكور كاغد معد لتعريف معلم بعدد مواقف لعدد الدفتر المكتوب فيه اسم الشخص الأفرادي واسم أبيه واللقب الأهلي المحدث ويسلم ذلك الكاغد لكل مسلم من غير أداء مصروف.

**الفصل 7:** إذا اتفق لكبير عايلة قاطن بدايرة بأن اختار لقبا أهليا وله ذرية أو غيرهم أو غيره من أقاربه يملهم ذاك اللقب وهم قاطنون بدايرة أخرى فالأمين المكلف بتقييد الألقاب الأهلية يبعث للذرية أو غيرهم من الأقارب الخبر باللقب الأهلي الذي اختاره كبير العايلة وذاك بواسطة حكام بلدتهم ويصير تسجيل الذرية أو القارب بذلك اللقب في دفتر بلدتهم ومتى يقع أخبارهم بذلك يسلم لهم كاغد التعريف فورا وإن كان الأمر بعكس ذلك نعني بأن صار المسلم الذي له اختبار اللقب الأهلي قاطنا في دايرة غير الدايرة الواقع فيها الإحصاء والتمييز بالألقاب فالمير أو متصرف البلدة التي هو فيها يأمره وفقا لطلب الأمين العام المشار إليه أن

يختار اللقب الأهلي الذي أراد أن يتعين به وتتصف به عايلة ثم يمكن كل شخص من العايلة بكاغد التعريف.

**الفصل 8:** إن الدايرة التي قد تقدم فيها جريان القانون الشرعي المؤرخ 24 جويلية 1873 المتضمن إقامة الملكية الافرادية فاللقب الأهلي المنسوب لرب أرض على مقتضى الفصل 17 من القانون الشرعي المذكور لا ينسب للعايلة إلا إذا اختاره من عين في الفصلين 3 و4 أعلاه فإن كان من عين في الفصلين المذكورين اتخذ لقب أخر غير الذي امتاز به رب الأرض وكان من عائلة واحدة فلا بد لرب الأرض أن يأخذ اللقب الثاني على لقبه الأول وذلك يرقم في رسم ملكيته وكذا في مكتب الرهون إما بحاسبة الرسم نفسه الموضوع عنده أو في هامش الدفتر الذي نقل فيه رسم الملكية.

**الفصل 9:** ستجري جميع الشروط المذكورة في الفصول أعلاه على المسلمين الذين هم في العسكرية وعلى الذين هم في المستشفيات وغيرها من المأوى وكذا على سائر المسجونين بفرنسا أو بالأوطان الجزائرية وذلك عندما يجري في محل سكناهم تقيد الألقاب الأهلية ومهما أصبح الحال على هذه الصفة فرؤساء العساكر ومديرو المستشفيات والمأوى والمساجين يقلدون لهذا السبب بوظيفة المير أو متصرف البلدة.

**الفصل 10:** إن الألقاب الأهلية الممتاز بها الأشخاص عملا بهذا القانون أو القانون الشرعي المؤرخ 26 جويلية 1873 لا بد أن ترقم في هامش رسوم الازدياد والزواج والوفاة وذلك كلما طلبه الملقبون أو كيل الحكومة الجمهورية كما تقيد تلك الألقاب أيضا بأمر وكيل الجمهورية في الكواغد المعملة بعدد الموضوعة لدى المحاكم الشرعية مبنية عن أحوال كل شخص.

**الفصل 11:** بعد الفراغ تقيد الألقاب الأهلية في دايرة يقع الإعلان بذلك في صحيفة المبشر كما يعلن في أوراق تلصق بحيطان البلدة واعلم أن لكل شخص أجل شهران دام القيام على ما رقمه في حقه الأمين المكلف بتقيد الألقاب غلطا أو سهوا.

**الفصل 12:** إن في طرف شهر الموالي لشهر الأجل المشار إليه يصلح الأمين المز بور ما لعله صدر منه غلطا أو نسيانا أن وقع له ذلك.

**الفصل 13:** عند انقضاء الشهر المرادف لشهر الأجل الموصا إليه يمضي الأمين بيده إمضاء وقتيا ويرسلها إلى الوالي العام وهو بعد إنصاته لديوان الولاية يصحح مقاله الأمين أو يبطلها فإن وقع من الملقبين تعرض لمقالة الأمين وتكونت من قيامهم عليه مسلة مما يتعلق بالأحوال الذاتية فستتدنى تلك المسألة وترسل لدى المحاكم الشرعية التي يول لها النظر فيها إما على يد الأمين أو على يد الوالي العام إلا أنه لا يتوقف بسببها عن باقي الأعمال.

**الفصل 14:** فبمجرد حصول الموافقة على العمال المذكورة لا بد من المسلمين الذين أجريت في جانبهم أن يتمسكوا باللقب الأهلي في جميع شؤونهم وحينئذ لا يجوز لكتاب الازدياد والزواج والوفاة وكذا الجميع الموظفين لتحرير الرسوم والوثائق أن يكتبوا للمسلمين المذكورين عقدا ما ويعينوهم فيه بأسماء خلاف الأسماء المقيدة في كواغد تعريفهم وإلا يضربون بخطية قدرها من 60 إلى 200 فرنك.

**الفصل 15:** إن كل مسلم لم يتعين له لقب أهلي وجعل سكناه في دايرة قد تقدمت فيها أعمال الألقاب الأهلية لا بد له من أجل شهر أن يصرح بعدم تلقيه لدى المير أو لدى قائم مقامه نعني متصرف البلدة وه و بفعل معه ما تضمنته الفصول أعلاه ويكون تقيده في الدفتر الأصلي مع اللقب الأهلي الذي اختاره لنفسه أو نسب إليه فإن يصرح بعدم تلقبه فالمير أو م تصرف البلدة يجري في حقه ما ذكر من الأعمال وجوبا.

**الباب الثاني: رسوم الازدياد والزواج والوفاة:**

**الفصل :16** ان من اليوم الذي يلزم المسلمون باللقب الأهلي حسبما أشير إليه في الفصول 14 أعلاه يجب عليهم أن يعترفوا بكل ما وقع عندهم من الازدياد والزواج والوفاة والطلاق وكلما كان الاعتراف بذلك لا بد لكل من تدخل في هذا المر أن يستحضر كاغد تعريفه كما

لا بد من الكتاب أن يقيدوا الألقاب والأسماء على حسب وضعها في كواغد التعريف حرفا بحرف.

**الفصل 17:** إن مرسوم الازدياد أو الوفاة المختصة بالمسلمين تحرر على الصيغة التي أشارت إليها الشريعة الفرنسوية وأما رسوم الزواج والطلاق فإنها تحرر بمحضر شهيدين كلما أتى الزوج والزوجة أو الزوج مع نائب المرأة في مدة ثلاثة أيام لدى المير أو المتصرف المعمر لوظيفة المير وصرحا لديه بتزوجهما أو تفارقهما تصريحا شافيا حسبما نصت عليه الشريعة الإسلامية ولكن إذا تعذر الإتيان للاعتراف بما ذكر في الأجل المسطور سبب بعد قاعدة البلدة أو قاعدة قسم منها فرنسوي فيصبح الاعتراف حينئذ لدى معين القسم العربي وذلك الاعتراف يكتب باللغة العربية على كيفية يهتدي إليها الكاتب بالنموذج المطبوع في الدفاتر التي جميع أوراقها موضوع عليها الطامبر وممضاة بخط يد حاكم الصلح ثم أن تلك الدفاتر مقسمة إلى شطرين كلاهما نظير للأخر شطرا صلي وشطر ينزع عند الحاجة فالرسوم المحدث عنها يضع فيها المعين المسلم خط يده أو طابعه كما يضع الفريقان فيها خط يديهما وكذا الشاهدان إن كانت لهم معرفة بالكتابة فإن كانوا جاهلين بها فيعذر عليهم في الرسم.

**الفصل 18:** إن المنزوعات من رسوم الازدياد أو الوفاة أو الزواج أو الطلاق تفك من أصلها وترسل في مدة 8 أيام إلى كاتب الازدياد والوفاة والزواج بين الفرنسويين كي يسجلها في قاعدة البلدة.

**الفصل 19:** ومهما وجب إصلاح رسم من الرسوم المذكورة فيجري ذلك على منهاج الشريعة الفرنسوية إلا أن هذه الإصلاحات تجري وفقا لطلب وكيل الجمهورية مجانا مدة خمس أعوام من يوم تسلم الكواغد لاربابها وفي المدة المذكورة تسلم نسخ رسوم الازدياد والوفاة والزواج والطلاق للمسلمين في كاغد مطلق باجرة 25 سنيمة لا غير.

**شروط عامة:**

**الفصل 20:** إن الجنايات والتعديات والمخالفات الواقعة في شأن ما يتعلق بالازدياد والوفاة والزواج والطلاق تجري العقوبة فيها على وفق نصوص الشريعة الفرنسوية.

**الفصل 21:** أن من صنع كاغد من كواغد التعريف أو زور فيه أو استعمله مزورا تجري عليه العقوبة بمقتضى الفصلين 153 و 154 من قانون الحدود وكذا الفصل 423 منه أن احتيج إلى ذلك.

**الفصل 22:** سيصدر أمر يبين شروط تنجيز هذا القانون الشرعي الذي يجري العمل به حينا في سائر النواحي التلية الجزائرية حسبما بينت حدودها في الخريطة المضافة إلى أمر الدولة المؤرخ في 20 فيفري1873 وأما 1873 وأما النواحي الخارجة عن التل كذلك يبرز الوالي العام أوامر تعين الضواحي التي يجري فيها هذا القانون الشرعي واحدة بعد واحدة.

**الفصل 23:** جميع الشروط المخالفة لهذا القانون الشرعي قد أبطلت من أصلها إن هذا القانون الشرعي الذي وقعت فيه المحاورة بالموافقة لدى مجلس أعيان الدولة ومجلس نواب العامة سيكون تنجيزه قطعا حيث أنه جملة شرائع الدولة.

**كتب بباريس يوم 23 مارس سنة 1882**

**• جول قريفي**

**ملاحظة: قد حافظنا على اللغة التي كتب بها المرسوم في جريدة المبشر والتي تكون أقرب إلى اللغة الدارجة**

## **الملحق رقم 04 : مرسوم 03 فيفري 1912**.

بعد تقرير وزير الحرب "ستيف كلوتز " الذي وجهه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "آلبار فاليار" المتعلق بالتجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي نظرا للنقص العددي الذي يعاني منه هذا الجيش ( 1700 جندي).

قام رئيس الجمهورية الفرنسية آلبار" فاليار "انطلاقا من فكرة الحفاظ على المصلحة العليا لفرنسا" مهما كانت النتائج والصعوبات... وبعد الاطلاع على العديد من القوانين الصادرة عن الحكومة الفرنسية يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية:

- قانون 21 مارس 1905 الذي قلص مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين إلى عامين فقط.
- الأوامر الدولية المتعلقة بإحصاء الشباب الجزائري البالغ سن التجنيد والبعيد كل البعد عن الجنسية الفرنسية...

في ظل هذه الظروف تحتم عليه إصدار مرسوم 03 فيفري 1912 بعدما تعمد نشره في جريدة المبشر حيث احتوى على العديد من البنود المقسمة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: خاص بالأحكام العامة للتجنيد.

القسم الثاني: خاص بالتجنيد الإجباري وتجديده

القسم الثالث : وهو عبارة عن أحكام عامة احتوت على العديد من البنود أهمها:

1- أن الخدمة العسكرية المفروضة علي الأهالي الجزائريين بعدما يتم استدعائهم بإشراف من الوزارة الحربية بالاعتماد على نظام القرعة تكون مدتها ثلاث سنوات.

2- يقع نظام الإعفاء من الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي الجزائريين في الحالات التالية:

_أكبر الأخوين من الأب سنا إذا وقعت عليهم القرعة في آن واحد.

_الابن القائم وحده بأمه الأرملة أو جدته.

_اليتيم القائم بإخوته أو أخواته الصغار العاجزين.

3- المجندون الأهالي بالقرعة لهم مرتيب يومي كمرتب المتطوعين الوطنيين ولهم حق في أخذ جائزة التجنيد وهي 250 فرنك يدفع لهم منها وقت الدخول في العسكرية 150 فرنك ويقبضون الباقي 100 فرنك بعد سنتين من الخدمة.

كتب بباريس يوم : 03 فيفري 1912.

وبأمر سامي أمضاه وزير الحربية

رئيس الجمهورية

**ميلران فاليار .**

وزير المالية وزير الداخلية

**كلوتز ستيف**

ملاحظة : لقد قمنا بتلخيص مرسوم 03 فيفري 1912 بذكر أهم ما جاء فيه نظرا لتعدد أقسامه وما تحتويه من بنود.

المصدر:

**www.ageria-tody.com/forum/showthread.php ?T=10499.**

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر و المراجع:**

**أ /المصادر العربية:**

-أوليفرلو كرعرانميزون، في نظام الأهالي،ط1،ترجمة العربي بونيون، منشورات السايحي، الجزائر ،2019.

- شارل روبير أجرون المسلمون الجزائريون وفرنسا ( 1871م 1919م)، ج 2، تر: محمد حاج مسعود-عمر بلعريبي، الطبعة العربية، دار الرائد، الجزائر، 2007.

- عمر بن قدور، التقدم، 09 جانفي 1909م.

_عمر بن قدور الجزائري، "الرفض الأخير لمشروع التجنيد الإجباري"، جريدة المشيرع 31، 10 سبتمبر 1911م.

_عمر راسم، جريدة التقدم، 26 ديسمبر 1907م.

_عمر بن قدور، "الجزائر لحضرة مراسلينا"، التقدم، ع29، 25 مارس 1908م.

- نسخ موجودة بالخزانة الأرشيفية للزاوية التيجانية، أول نسخة بتاريخ12 أفريل 1867. 2007.

**ب/ المصادر الأجنبية:**

_Charles Robert Ageron, Les Algériens Musulmans Et La France 1871-1919, Les Algériens Musulmans Et La France (1871-1919), PUF, Paris, 1968

-Mercier(Gustave),Les indigènes nord-Africains et la guerre, In r.p.1/7/1918.1

**المراجع :**


– أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 2000.

– أشغال ملتقى عمر راسم الفنان المبدع والوطني المصلح، عمر راسم الفنان والخطاط المزخرف والمصلح الثائر، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط الجزائر الى نهاية العهد العثماني، دار هومة، الجزائر، 2009.

_أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية ،ج 2 ،طبعة خاصة ،دار البصائر ،الجزائر ،2007،

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج3،ط6، دار البصائر ،الجزائر، 2009.

أبو القاسم سعد الله "العلماء الجزائريون 1919 1939، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2، تونس، جويلية 1974.

-أحمد ساري، شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر ،المطبعة العربية ،غرداية،الجزائر ،2004.

- إدريس خضر ،البحث في تاريخ الجزائر 1830_1962،ج1،دار العرب،2005،ص305.

–امحمد دراوي، الجزائر والجامعة الإسلامية ( 1876) 1924 مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، مولود عويمر ، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2007–2008م.

-بن العقون عبدالرحمان بن براهيم،الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة ،الفترة(1920_1936) ج1،ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب،1948.

_تركي رابح ،الشيخ عبد الحميد بن باديس ،فلسفته و جهوده في التربية و التعليم،ط2،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1975.

_جمال قنان، "مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة "، المصادر، العدد 3، السداسي الأول، 2004.

– جيلالي صاري محفوظ قداش المقاومة السياسية الطريق الإصلاحي والطريق الثوري 19541900م، تر:عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

_جمال خناف،قضايا ودراسات في تاريخ الجزائرالحديث والمعاصر،المؤسسة الوطنية للنشر الاشهار، الجزائر، 1994

– دحو فغرور وآخرون، فلسفة المقاومة سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، إصدارات وزارة المجاهدين الآمال للطباعة والنشر 2016م .

– رابح لونيسي و بشير بلاح و آخرون،تاريخ الجزائر المعاصر،دار المعرفة،الجزائر،2010

– سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

_سعيد مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867_1892،ط2، دار الشروق للطباعة والنشر،الجزائر ،2009

_ عبد الرحمن ابن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م.

_ عبد الرحمن الجيلالي جوانب من كفاح الشيخ عبد الحليم بن سماية السياسي والثقافي"، الأصالة، العدد 13، 1978

– عبد النور خيثر وآخرون منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، إصدارات وزارة المجاهدين. الجزائر، 2007.

_عبد الوهاب شلالي ،دور جماعة المحافظين في بلورة الوعي السياسي الداخلي،الملتقى التاريخي الأول في التاريخ السياسي في جامعة الوادي الجزائر ،2012.

_علي بشيرات ،ممارسات حقوق الانسان في الجزائر 1830_1962، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة ، الجزائر ،

– عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

2015.

_عمر بن قدور الجزائري، "الرفض الأخير لمشروع التجنيد الإجباري"، جريدة المشيرع 31، 10 سبتمبر 1911م. 53 عبد الرحمن ابن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، ج1، ط3، منشورات السائحي،الجزائر، 2010م

– محمد الهادي الحسني الذكرى الخمسون لوفاة عمر راسم"، الشروق اليومي، الجزائر، 11 فيفري 2009م (مقال الكتروني). وكذلك: أبو القاسم سعد الله "عمر راسم بين نخبة عصره"، الشروق اليومي، العدد 2567، 29 فيفري 2009.

_محمد صالح بجاوي، متعاونون و مجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830_1918 ط1 ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2009. ،

_محمد العربي ولد خليفة،المحنة الكبرى لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا و مقاومتنا البطولية ،نصوص مختارة كرونولوجيا مختارة ،وثائق أساسية ،ط 3 ،دار الأمل،الجزائر،2012.

_محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 1 ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

_محمد الصالح الصديق،أعلام المغرب العربي،ج1،ط1،موفم للنشر،الجزائر،2005.

_محمد بن صالح ناصر،الصحف العربية الجزائرية ،ط2،ألفا ديزان،الجزائر،2006.

_محمد بن صالح ناصر،الصحف العربية الجزائرية 1847_1954،ط2،ألفا ديزان،الجزائر،2006

–مولود عويمر ، ذكرى الشيخ عبد الحليم بن سماية " جريدة البصائر العدد 531، 23 جانفي 2011.

– يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919–1939م، دار هومة، الجزائر، 2013م.

– جورج أنطونيوس ،يقظة العرب،تر:ناصر الدين الأسد و إحسان عباس،ط 1،دار العلم للملايين ،بيروت ،1979.

_ ناجي الغزي،مفهوم الوعي السياسي ،موقع الإلكتروني https //www.alraya.com

–وزارة المجاهدين،هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث ،الجزائر ،

**الرسائل الجامعية:**


– الطاهر عمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع ( 1900–1940)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، السنة الجامعية: 2003/2004.

– سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (19141871م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، إشراف شاوش حباسي،جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية : 2008–2009.

– فتيحة صافر ، حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900–1930م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر (مرقونة)، إشراف إبراهيم ،مهديد جامعة وهران1، السنة الجامعية: 2015– 2016م.

_ عبد المجيد بن عدة، مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين 1900_1925، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 1991_1992

_الجمعي خمري حركة الشبان الجزائريين والتونسيين ( 1900–1930م) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج 1، إشراف حسين حماد، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية: 2002–2003م.

_حياة ثابتي، الحرب العالمية الأولى 1914 1918 وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة وهران السنة الجامعية: 2005 2006م.

_ناصر بلحاج،موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912_1916 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر جامعة بوزريعة ،المدرسة العليا للآداب واللوم الانسانية ،قسم التاريخ، 2004_2005،.

_عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط 1، البصائر،الجزائر، 2013.

- عمار بوحوش الهمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية د ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

- سعيدي مزيان السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها، 1871-1914، ج1، ط 1 ، دار سنجاق، الجزائر، 2010

_سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، إشراف:شاوش حباسي،جامعة الجزائر2،السنة الجامعية : 2008-2009.

_بوعلام بلقاسمي، سياسات التجنيد الاجباري للجزائرين في جيش الاحتلال الفرنسي بين 1845 -1945م"،حولية المؤرخ، ع 2002.

- أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 2000.

ـ إبراهيم ابن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 192-1936 ، ج1-ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984

**ملخص:**

لقد مثل كل من قانون الأهالي و قانون التجنيد الإجباري منعرجاً حاسماً في تاريخ الحركة الوطنية، حيث تباينت مواقف النخبة الجزائرية ووجهات نظرها اتجاه هما، فالنخبة الإصلاحية المحافظة وفي مقدمتها موقف الشيخين"عبد الحليم ابن سماية (1866–1933)، والمصلح الثائر عمر راسم( 1884–1959)، وقفوا ضد هذ ين القانونين انطلاقاً مما تمليه الشريعة الإسلامية، فالتجنيد حس بهما يعتبر نصرةً لقوة كافرة، والمجند يُساق إلى محاربة إخوانه في الدين، كما لا يمكنه المحافظة على شعائره في ميادين الحرب والثكنات العسكرية، وقد عبروا عن ذلك بالكتابة الصحفية، والخطابات الجماهيرية، والمناشير الحائطية، ونظرا لصدى مواقفهم وتجاوب الجماهير معهم قامت السلطات الاستعمارية بالتضييق عليهم ، عن طريق الزج بهم في السجون تارة، ومصادرة وتوقيف جرائدهم تارة أخرى.

**résumé:**

Tant la loi sur les parents que la loi sur la conscription obligatoire ont représenté un tournant décisif dans l'histoire du mouvement national, car les positions et les opinions des élites algériennes ont divergé à leur égard (1959), et ils se sont opposés à ces deux lois fondées sur le les préceptes de la loi islamique, car la conscription, selon eux, est considérée comme une victoire pour une force infidèle, et le conscrit est poussé à combattre ses frères en religion, tout comme il ne peut pas maintenir ses rituels dans les champs de guerre et les casernes militaires, et ils l'ont exprimé à travers des écrits de presse et des discours de masse, et des

publications murales, et en raison de la résonance de leurs positions et de la réponse des masses à leur égard, les autorités coloniales les ont harcelés, en les emprisonnant parfois, et en confisquant et suspendant leurs journaux à d'autres fois.

**summary:**
Both the Parents' Law and the Compulsory Conscription Law represented a decisive turning point in the history of the national movement, as the positions and views of the Algerian elite diverged towards them. -1959), and they stood against these two laws based on the dictates of Islamic law, as conscription, according to them, is considered a victory for an infidel force, and the conscript is driven to fight his brothers in religion, just as he cannot maintain his rituals in the fields of war and military barracks, and they expressed this through press writing and mass speeches , and wall publications, and due to the resonance of their positions and the response of the masses to them, the colonial authorities harassed them, by imprisoning them at times, and confiscating and suspending their newspapers at other times.

# فهرس الموضوعات

الاهداء

شكر وعرفان

مقدمة.....أ

الفصل الأول : كتلة المحافظين وجهودهم في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية08

المبحث الاول :كتلة المحافظين الاصل و المفاهيم .....08

المطلب الاول : تعريفات ومفاهيم.....08

المطلب الثاني : دور كتلة المحافظين في بث الوعي الجمعي الوطني.....09

المطلب الثالث : اليات كتلة المحافظين في بث الوعي الوطني.....10

المطلب الرابع : قواعد ومرتكزات فكر النخبة الاصلاحية بالجزائر.....13

المبحث الثاني :نماذج من المحافظين وجهودهم الاصلاحية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية.....17

المطلب الاول : الشيخ عبد الحليم بن سماية وجهوده الاصلاحية في الجزائر .....17

المطلب الثاني : عمر راسم الانسان (حياة كفاح ) .....27

الفصل الثاني : قانون الاهالي والتجنيد الاجباري .....38

المبحث الاول : قانون الاهالي وخصائصه.....38

المطلب الاول : مفهوم قانون الاهالي .....38

المطلب الثاني : خصائص قانون الاهالي .....39

المطلب الثالث : مضمون قانون الاهالي.....41

المطلب الرابع : اهم مواد قانون الاهالي.....43

المبحث الثاني : قانون التجنيد الاجباري الاصل والمفاهيم.....45

المطلب الاول : المنطلقات والابعاد .....45

المطلب الثاني : دراسة القانون ( مفهوم قانون التجنيد الاجباري 1912 ومراسيمه )..... 48
المطلب الثالث : قانون التجنيد الاجباري 1912 بين الرفض والتاييد عند الفرنسيين ..... 51
المطلب الرابع : مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912,1916..... 53
الفصل الثالث : مواقف النخبة الاصلاحية المحافظة من قانون الاهالي والتجنيد الاجباري. 58
المبحث الاول : موقف عبد الحليم بن سماية ..... 58
المبحث الثاني : موقف عمر راسم ..... 62
المبحث الثالث : مواقف وجوه نخبوية اخرى عمر بن قدور الجزائري ' المفتي السعيد بن الزكري ..... 65
الخاتمة ..... 68
قائمة الملاحق ..... 71
قائمة المصادر والمراجع..... 82